راهن العلاقات الصينية الروسية : بين الشراكة الإستراتيجية و احتمالات التحالف العسكري

فرقاني فتيحة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة بومرداس

راهن العلاقات الصينية الروسية : بين الشراكة الإستراتيجية و احتمالات التحالف العسكري

فرقاني فتيحة

أستاذة مساعدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة بومرداس

الملخص

تتناول هذه الدراسة طبيعة التطور المتزايد في العلاقات بين الصين وروسيا بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أدت إلى استقطاب اهتمام الأكاديميين والباحثين للبحث في أسباب هذا التقارب ومآلاته المستقبلية. فبعد أن سادت علاقات العداء والمخاوف الأمنية بين الصين والاتحاد السوفييتي أثناء فترة الحرب الباردة، أدى تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة وبروز روسيا الاتحادية كوريث شرعي للاتحاد السوفييتي، إلى الكشف عن نوع جديد من العلاقات بين الصين وروسيا تمخض عنه إقامة البلدان لشراكة إستراتيجية عام 1996والتي تطورت إلى مرحلة متقدمة تجسدت في ترقية الشراكة الإستراتيجية إلى "شراكة شاملة" في 2010 والتي تجسدت بتعزيز البلدين للتعاون الثنائي في كلا المجالين الاقتصادي والأمني. وهو ما جعل الكثير من الباحثين والمختصين يعتبرون أن تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين سوف لن يؤدي فقط إلى دعم القدرات العسكرية لهما بل يمكن ان يصبح نواة لتشكيل تحالف سيهدد المصالح الأمريكية والغربية معا. وهو ما صرح به زبيغيو برجنسكي من قبل في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى من "أن السيناريو الأكثر خطورة يتمثل في قيام تحالف أكبر بين الصين وروسيا..." وهي اشارة صريحة الى أن روسيا والصين كقوتين قاريتين لن ترضيا على قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي، وهو ما سيدفعهما إلى التحالف ضد الهيمنة الأمريكية المنفردة.

الكلمات المفتاحية: روسيا، الصين، العلاقات الروسية الصينية، الشراكة الاسنراتيجية، التحالف العسكري

Résumé :

Au lendemain de l'effondrement de l'empire soviétique, le développement des relations de la Russie avec son voisin Chinois constitue un succès indéniable dans le politique extérieur menée par Moscou. Alors que l'influence de la Russie déclinait pratiquement sur tous les fronts, les relations entre ces deux pays ont été conduites sous le signe de la normalisation et de la convergence politique. Comme l'avait anticipé Zbigniew Brezinski : « la stratégie eurasiatique des États-Unis a suscité en création un rapprochement entre la Russie et la Chine… ».

Un partenariat stratégique c'est naturellement établi entre ces deux pays dans de nombreux domaines. Au niveau des relations internationales, la Russie et la Chine partagent une vision commune a propose la nature des relations entre tous les pays du monde. En l'occurrence, le principe d'indépendance nationale, qui se caractérise par le droit a la souveraineté de chaque pays et l'intégrité territoriale sont considérés comme des conditions fondamentales pour l'équilibre internationale. Indirectement, ils souhaitent former une alternative a la vision hégémonique des Etats-Unis, afin de pouvoir contrer la stratégie d'influence Américaine a travers le monde. Ils considèrent que l'hégémonie d'une seul puissance n'est pas a l'avantage du monde entier. Bien que tout soit fait pour minimiser l'importance des traités conclus entre elles, les deux grandes puissances continentales sont en train de construire une véritable alliance militaire face à l'hégémonie Américaine.

Mots clés : Russie, Chine, Relations Sino-russe, Partenariat Stratégique, L'alliance Militaire

مقدمة

يؤكد كثير من الباحثين والمختصين في الشأن الصيني والروسي، أن معطيات الواقع العالمي الراهن تجعل الوفاق بين الصين وروسيا خيارا مطروحا بقوة على البلدين. وتشير دلائل التقارب بين الطرفين إلى إدراك متزايد من جانب مسؤولي كلا البلدين حقيقة أنه على الرغم من كل نقاط الخلاف الموروثة والمستجدة بين بكين وروسيا، فإن مصلحتهما تقضي بزيادة التعاون والتنسيق، وهذا ليس بدافع التجاور فقط، ولكن أيضا لأن مواجهة تحديات المستقبل التي تواجههما ستكون ممكنة بفاعلية في ظل هذا التعاون. وقد تأكد هذا الطرح بشكل قوي في السنوات الأخيرة، حيث شهدت العلاقات الروسية –الصينية نموا متزايدا اذ بلغت علاقات التعاون بين البلدين ذروتها في سنة 2014، أين التقى رئيسا البلدين الروسي فلاديمير بوتين والصيني كزي جمبن Xi Jinping ما لا يقل عن خمس مرات خلال نفس السنة.

وأسفرت علاقات التقارب بين الصين وروسيا عن ميلاد العديد من الاتفاقيات ذات الأهمية الإستراتيجية، من بينها صفقة ضخمة للغاز الطبيعي تستفيد بموجبها الصين من إمدادات الغاز الطبيعي، في حين تساعد روسيا على تخطي الأزمة الاقتصادية خاصة بعد العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا، على اثر تدخل هذه الأخيرة في أوكرانيا (2014) واقتطاع شبه جزيرة القرم دون الأخذ بعين الاعتبار للتنديدات الغربية. الأمر الذي أضعف علاقات روسيا مع الغرب وجعل الكريملين حريصا على تعزيز العلاقات مع الصين والقبول بشروط الصين حول أسعار صفقة الغاز، بعد مرور أكثر من عشر سنوات من المفاوضات غير الحاسمة.

إضافة الى ذلك، التأييد المتبادل في العديد من المواقف بين البلدين إلى جانب المواقف المشتركة حيال العديد من القضايا الإقليمية والدولية على غرار رفضهما لهيمنة قوة واحدة- في إشارة إلى الولايات المتحدة- على النظام الدولي والدعوة إلى إنشاء نظام متعدد الأقطاب. وقد برز ذلك في استعمالهما لحق النقض في مجلس الأمن حيال العديد من القرارات الأمريكية، على غرار رفضهما للتدخل الأمريكي في العراق 2003، وكذا في ليبيا وسوريا 2011، الى جانب مساندة ايران في برنامجها النووي واستعمال حق النقض ضد كل القرارت التي اتخذها الغرب ضد تمرير ايران لهذا المشروع. اذن كل هذه المؤشرات تدفعنا

للتساؤل عن ما هي مضامين الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية ؟ وما هي العوامل الي ساهمت في تعزيزها ؟ وهل يمكن لهذه الشراكة أن تتحول إلى تحالف عسكري ؟

للإجابة على هذه التساؤلات، سنتناول في هذه الدراسة مسار تصاعد العلاقات بين الصين وروسيا منذ نهاية الحرب الباردة الى غاية الفترة الراهنة وذلك وفق المحاور التالية:

1- الشراكة الإستراتيجية : فحص في المفهوم والأبعاد

ترجع حقيقة الارتياب فيما يتعلق بالعلاقات الصينية الروسية بعد الحرب الباردة، الى إساءة استخدام مصطلح "الشراكة الاستراتيجية" من طرف صناع القرار والأكاديميين على حد سواء. لكن منذ منتصف التسعينيات بدأ المصطلح يشهد رواجا في السياسة العالمية، وفي هذا الإطار يرى سين كاي Sean Kay، أن الشراكة ليست مصطلح جديد في عالم السياسة، ولكنها أصبحت أكثر رواجا منذ نهاية الحرب الباردة[1] خاصة بعد التقارب في العلاقات بين روسيا والصين التي أسفرت عن إعلان البلدين توقيع شراكة إستراتيجية للقرن الواحد والعشرين.

كما تجدر الإشارة هنا، أن تأسيس الشراكات المتعددة أو الشراكات الإستراتيجية مع بلدان أخرى، لم تقتصر على الصين وروسيا فقط. فقد استخدم المصطلح من طرف الولايات المتحدة والدول الأوروبية بكثرة في وثائقهم الرسمية. ولا يزال البحث في مسألة الشراكة الإستراتيجية في تطور مستمر، فلم يتوقف على الأقل مع تأسيس مرصد الشراكات الإستراتيجية الأوروبية، الذي أضفى بصفة رسمية الطابع المؤسسي لدراسة الشراكات الإستراتيجية من خلال تأسيس قواعد بيانات للشركاء الأوروبيين، والباحثين المتعاقدين في مختلف الشراكات الإستراتيجية. ومع ذلك، فالصين أقامت أكثر من 50 شراكة إستراتيجية (بميزات وصفية تعريفية مختلفة)، إلا أنه لا يوجد حتى الآن، وثائق رسمية أو منشورات لمؤسسات بحثية تحلل بشكل منهجي هذه الممارسة الدبلوماسية الجديدة.

علاوة على ذلك، ورغم الاستعمال الرسمي والواسع لمصطلح الشراكة في عالم السياسة، إلا أن مدلول هذا المصطلح ليس واضحا بشكل كاف، ولعله السبب وراء ارتياب الشعوب، ليس فيما يتعلق بماهية الشراكة فحسب، بل أيضا بما هو ليس شراكة، على حد تعبير ويلكينس Wilkins.[2]

كما أشار Trine Flokhart في تعريفه للشراكة إلى ضرورة التفريق بيت الشراكة القائمة على المصلحة والشراكة القائمة على القيم. حيث تعتبر الأولى بمثابة المرحلة الأولية للشراكة التي ترتكز بشكل أساسي على المصالح المشتركة بدلا من القيم أو الهويات المشتركة بين الدول. أما الشراكة القائمة على أساس القيم المشتركة فيمكن اعتبارها بأنها المرحلة الثانية من الشراكة، والتي ترتكز على القواعد والممارسات والهويات المشتركة، وتندرج الشراكة عبر الأطلسي ضمن هذه الفئة.

بشكل عام، تعرف الشراكة في عالم السياسة على أنها "ترتيب للعلاقات بين كيانين سياسيين، كالدول أو الفواعل من غير الدول، والتي تهدف الى تقليص الشكوك في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى. وبذلك، ينظر إلى دبلوماسية الشراكة على أنها "فن إدارة شؤون الدولة Statecraft"، أو وسيلة للسياسة الخارجية لتحقيق هذه العلاقة بين الدول. ففي ظل الفوضى تواجه الدول ضغوطات أمنية مستمرة حول التنافس، لذلك فالوظيفة الأساسية للشراكة هي تقليص الشكوك حول النوايا المستترة بين دولتين. وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب بين دولتين لتشكيل "شراكة" هو "التعهد الأمنيSecurity commitment، بأنهما لن تهددا بعضهما البعض. هذا المنحنى الداخليInward-oriented في وظيفة التعهد الأمني، يبين الفرق بين "الشراكة" partnership، و"التحالف" Alliance، لأن التحالف يتبع منحنى خارجي Outward-oriented في االتعهد الأمني بين حليفين تجاه طرف ثالث، الذي يفرض تهديدا مشتركا لكليهما". [3]

ورغم أن انتشار دبلوماسية الشراكة يرجع الى حقبة ما بعد الحرب الباردة كما ذكرنا سابقا، الا أن أسباب انتشارها الواسع يختلف حسب تقديرات الباحثين، وفي هذا الإطار يعتقد كل من ايكنبيري وولفورث وماستاندونو John Ikenberry, Michael Mastanduno ,William Wohlforth، أن انتشار دبلوماسية الشراكة بين الدول هو نتاج الأحادية القطبية، فبنهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة أو القوة المهيمنة في النظام الدولي، وقد شجع اتساع فجوة القوة بين الدولة المهيمنة وباقي الدول، إلى إقامة تحالفات عسكرية ضد القوة المهيمنة، وبالتالي خلق استقرار نظمي في ظل الأحادية القطبية.[4] إذن من بين أحد العوامل الخارجية الإيجابية للنظام الأحادي القطب، هو خلق استقرار نسبي في العلاقات بين الدول، والذي يتيح الفرصة للدول للحد من الشك والريبة فيما

بينها. وبعبارة أخرى، فإن الأحادية القطبية خلقت المناخ الملائم لازدهار الشراكات بعد نهاية الحرب الباردة.[5]

وكخلاصة، ينطوي مصطلح "الشراكة" على وجود وضع خاص للعلاقات بين دولتين، حيث يمكن من خلالها الحد من التهديدات الأمنية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين بعضهما البعض. وفيما يتعلق بالتعهد الأمني Security commitment، فإن الشراكة تقع بين العلاقات الطبيعية للدول من جهة، والتحالفات الرسمية من جهة أخرى. لأن التعهد الأمني بين شريكين (طرفين فقط) يستهدف التهديدات بين بعضهما البعض، بدلا من التهديدات الخارجية (الآتية من أطراف أخرى خارجية). نأخذ على سبيل المثال دولة (أ) على أنها تواجه تهديدين خارجيين- في ظل النظام الدولي المتسم بالفوضى- التهديد الأول صادر من الدولة (ب) والآخر من الدولة (جـ). فإن الشراكة بين (أ) و (ب) ستكون فقط لتقليص التهديد الصادر من الدولة (ب) وليس من الدولة (جـ). فإذا شكلت الدولة (أ) والدولة (ب) تحالف عسكري رسمي، أي لتعزيز وضمان تعهداتهم الأمنية على أعلى مستوى، فيمكن اذن لهذا التحالف أن يوظف للتعامل مع التهديدات الصادرة من الدولة (جـ)، كطرف خارجي مهدد لأمنهما معا.[6]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشراكة تختلف عن المنظومة الأمنية Security community ** في جانبين اثنين: من ناحية، تشير الشراكة الى علاقة خاصة بين دولتين، في حين تضم المنظومة الأمنية أكثر من طرفين اثنين. ومن ناحية أخرى، تهدف الشراكة إلى تقليص حدة الشك والتهديد بين دولتين، في حين تقوم المنظومة الأمنية على التعهد إلى جانب الثقة إلى درجة يتم فيها استبعاد استخدام القوة كوسيلة لحل المشاكل داخل المنظومة. وبهذا فإن الشراكة وكغيرها من الأطر المؤسسية، تعمل على تعزيز التعاون بين الدول، عبر تخفيض تكاليف المعاملات و تعزيز تبادل المعلومات، وتحديد النقاط المشتركة للتنسيق بين الدول.

اذن بعد ان تعرضنا لمفهوم الشراكة ووبينا الفرق بينها وبين التحالف، ننتقل الى المحور الموالي لنبين طبيعة العلاقات الروسية الصينية منذ التوقيع على معاهدة الشراكة الإستراتيجية، ومدى إمكانية انتقال هذه الشراكة إلى تحالف رسمي بين البلدين.

2- تطور العلاقات الصينية-الروسية

أدى التطور المتزايد في العلاقات بين الصين وروسيا بعد نهاية الحرب الباردة، الى استقطاب اهتمام الأكاديميين والباحثين للبحث في أسباب هذا التقارب ومآلاته المستقبلية. فبعد أن سادت علاقات العداء والمخاوف الأمنية بين الصين والاتحاد السوفييتي أثناء فترة الحرب الباردة، أدى تفكك الاتحاد السوفيي ونهاية الحرب الباردة وبروز روسيا الاتحادية كوريث شرعي للاتحاد السوفييتي، الى الكشف عن نوع جديد من العلاقات بين الصين وروسيا تمخض عنه إقامة البلدان لشراكة استراتيجية عام 1996. وهو ما دفع بالمراقبين والباحثين الى التساؤل عن الأسباب الدافعة للتقارب بين البلدين ومدى إمكانية تحول هذه الشراكة بين البلدين إلى تحالف رسمي. وقد ظهرت رؤيتان مختلفتان حاولتا تفسير أسباب تطور العلاقات الصينية- الروسية مباشرة بعد الحرب الباردة هما :[7]

1- الرؤية الأولى : مفادها أن العلاقة الصينية الروسية تشكل الخطوة الأولى على طريق عالم متعدد الأقطاب، وإحياء كتلة دولية جديدة، ولاسيما أن الطرفين يعانيان ضغوطا وممارسات من القطب الأوحد في نظام ما بعد الحرب الباردة. فروسيا عاجزة عن الفعل المنفرد في مواجهة قوى الغرب التي ترفض تضمينها ضمن المنظومة العسكرية والاقتصادية الغربية، وعاجزة في الوقت ذاته عن ردع توسع حلف الأطلسي على حدودها الجنوبية. بالمقابل، تخضع الصين لضغوط أمريكية شديدة. إذ لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تضع الشروط في التعامل معها سواء في المجالات الأمنية العسكرية أو الاقتصادية أو في المجالات القيمية الأخرى.

2- الرؤية الثانية : تتضمن أن التقارب الصيني- الروسي يعد محاولة لممارسة ضغوط مضادة تعادل ما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوط ولدفع الأخيرة للحد منها. بعبارة أخرى، كان التقارب عبارة عن تزامن لتصاعد معدلات الضغط الأمريكية على كل من الدولتين، في وقت كانت العلاقات الثنائية بين الأخيرتين تنمو في كافة المجالات. من هنا، جاءت المصلحة المشتركة لكل منهما في توسيع نطاق التعاون لتخفيض الضغوط الأمريكية عليهما معا من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن مجالات للتعاون في الآفاق الأمنية والاقتصادية، تحقق كل منهما مزيدا من القوة الجماعية والمنفردة لمواجهة أي ضغوط مستقبلية من القوى الخارجية، ومن الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا.

ومع التطور المتزايد في العلاقات بين البلدين، خاصة في الفترة الراهنة، زاد اهتمام السياسيين والأكادميين على حد سواء بمعرفة أسباب هذا التقارب ومآلاته المستقبلية. في هذا الإطار، كتب غلبيرت روزمان Gilbert Rozman في مقال نشر له في مجلة الشؤون الخارجية بعنوان : "آسيا للآسيويين : لماذا ستستمر الصداقة الصينية- الروسية ؟" Asia for Asians : Why Chinese-Russian Friendship is here to stay"، يسرد فيه ست أسباب ستجعل من الشراكة الروسية الصينية دائمة. ومن جهة أخرى نشر جوزيف ناي Joseph.Nye.Jr مقالا تحت عنوان" تحالف روسي صيني جديد؟، A New Sino-Russian Alliance ? يشكك في إمكانية عقد مثل هذا التحالف، في ظل المشكلات العميقة بين الصين وروسيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية والديمغرافية.[8]

من جهة أخرى اعتبر هيين فانغ Huiyun Feng*** في انتقاده للتصورات السابقة، أن ما غاب عن تصورات روزمان وناي، هو أن مستقبل العلاقات بين الصين وروسيا يعتمد إلى حد كبير على علاقاتهما مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمركية، فإذا ما تشددت واشنطن في موقفها تجاه أسعار النفط، و قضية أوكرانيا، وتوسيع الناتو باتجاه روسيا، و إعادة التوازن مع الصين في المحيط الهادئ، فإن ذلك من شانه أن يحرك بكين وموسكو بالفعل نحو عقد تحالف رسمي بينهما، حتى لو لم تكن هذه في الأصل رغبتهما. وباعتبار العلاقات الثنائية بين روسيا والصين أنها ليست جديدة ولم تتبع مسار خطي في تطورها، لذلك فالسؤال الذي يجب طرحه ليس حول إمكانية التحالف بين روسيا والصين، ولكن يجب أن يكون تحت أي ظروف يمكن أن يتحقق هذا التحالف في المستقبل ؟

اذن لمعرفة ذلك، وجب دراسة تطور العلاقات الصينية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة في إطار الشراكة، وفي هذا السياق اقترح هيوينغ فانغ Huiyun Feng نموذج شراكة سماه بـ **نموذج شراكة حول التهديدات والمصالح المشتركة** A Threat-Interest Model of Partnership، لدراسة تطور العلاقات الصينية- الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة. انطلاقا من فرضية تقول بأنه على الرغم من الاختلافات الإيديولوجية والمادية والإستراتيجية بين البلدين، فإن تقارب التصورات حول التهديد فيما يتعلق بالولايات المتحدة، قد دفعت بالصين وروسيا إلى تشكيل تحالف ناعمSoft Alliance ضد الولايات المتحدة الأمريكية.[9]

يحاول **فيانغ** من خلال هذا النموذج إبراز مسار تطور العلاقات الصينية الروسية في إطار الشراكة، فبينما يشير تعريف الشراكة في حده الأدنى، كما ذكرنا سبقا، إلى تقليص الشكوك في الجانبين الأمني والاقتصادي – كمتغيرين أساسيين للشراكة- بين دولتين، يفترض فيانغ أنه يمكن للدول إضافة متغيرات أخرى مختلفة بناء على قاعدة الشراكة بينهما. فلو أخذنا بالمتغيرين الأصليين للشراكة، يمكن أن نستعمل "التصورات حول التهديد الخارجي والمصالح الاقتصادية" لإنشاء نموذج شراكة قائم على قاعدة **2 ×2**، وهو ما يوضحه الشكل (شكل1).

حيث يفترض هذا النموذج وجود أربعة أشكال نموذجية للشراكة بين دولتين، فباعتبار أن الشراكة تقوم على التصورات بين بلدين حول المصالح الاقتصادية والتهديدات الأمنية، يفترض هذا النموذج أن هذه التصورات حول التهديد الخارجي و المصالح الاقتصادية يمكن أن تأخذ شكلين متباينين كالتوافق Convergence، أو الاختلاف Divergence، والتفاعل بين المتغيرين يشكل أربعة أنواع من الشراكة بين الدول.

سنطبق هذا النموذج لتحليل مسار تطور العلاقات الصينية الروسية، لتسليط الضوء على مستقبل توجه العلاقات الثنائية بين البلدين. وسنشرح أولا هذا النموذج وفق الشكل الآتي:

شكل 1: **نموذج شراكة حول التهديدات والمصالح المشتركة**

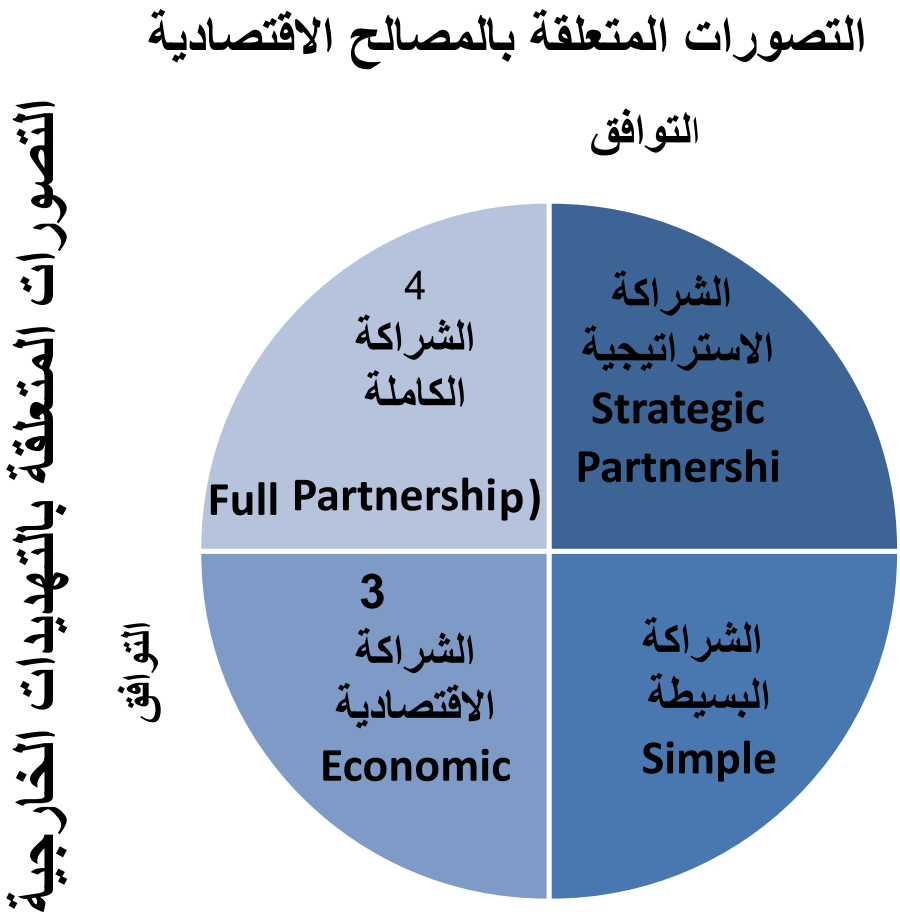

المصدر: Huiyun Feng, The New Geostrategic Game, op, cit. p.15

من خلال الشكل تبين الخلية رقم 1، المستوى الأدنى من الشراكة بين دولتين، لأن هاتين الدولتين لا تشتركان في التهديدات الخارجية أو المصالح الاقتصادية. وتسمى بـ"الشراكة البسيطة" Simple Partnership، لأن الشراكة بينهما تهدف فقط للحد من التهديدات الأمنية بين بعضهما البعض.

في حين تشير الخلية رقم 02 الى أن الدولتين تحملان تصور مشترك للتهديدات الخارجية، ولكن ليست المصالح الاقتصادية. وهذا النوع من الشراكة يسمى بـ" الشراكة الأمنية" Security Partnership . والتي تعني أن الشراكة بين الدولتين لا تهدف فقط الى التقليل من التهديدات بين بعضهما

البعض، ولكن تهدف أيضا الى التشجيع على التعامل معا مع التهديدات الخارجية المشتركة. وبعبارة أخرى، فإن هذه الشراكة تشكل قاعدة للتعاون الموجه نحو تحقيق الأمن بين الدولتين، وهنا يمكن اعتبار الشراكة الأمنية على أنها "استراتيجية للتوازن الناعم" Strategy of Soft Balancing ، التي من خلالها تنسق الدول وتتعاون في القضايا الأمنية للتعامل مع التهديدات الأمنية المشتركة. ولذلك، يمكن أن تكون الشراكة الأمنية بمثابة مرحلة تحضيرية لإقامة تحالف عسكري.[10]

والتحول من التوازن الناعم الى التوازن الصلب، أي من شراكة أمنية الى تحالف عسكري، يعتمد على مستوى التهديد الخارجي، فضلا عن القدرات المتاحة للدولتين. فإذا باتت التهديدات الخارجية وشيكة للدولتين، وكل منهما تملك قدرات للتعامل مع هذه التهديدات الخارجية، بهذا يكون التحالف العسكري بمثابة النتيجة الأكثر ترجيحا مقارنة بالشراكة الأمنية.

أما الخلية الثالثة، فتشير الى حالة التقاء المصالح الاقتصادية، أمام التباين بشأن التهديدات الخارجية، والتي من شأنها تشجيع الشراكة الاقتصادية بين الدولتين. ويعني هذا، أن الدولتين تركزان على تعزيز التعاون الاقتصادي على أساس الثقة المتبادلة، مثلما سهلت الشراكة تقليص التهديدات الأمنية بينهما. ومع ذلك، تعتبر هذه الشراكة محدودة في مجال التفاعلات الاقتصادية بين الدولتين، لأنهما لا تشتركان في نفس التهديدات الأمنية الخارجية.

في حين تشير الخلية الرابعة، إلى أن الدولتين تشتركان في كل من التهديدات الخارجية والمصالح الاقتصادية، ويطلق على هذه الشراكة بـ" الشراكة الكاملة Full Partnership"، مما يعني أن الدولتين بلغتا أعلى مستوى من الشراكة في كلا المجالين الاقتصادي والأمني. وتتوقع الدولتان توثيق إجراءات التعاون في المجال الاقتصادي والأمني معا، على أساس أنهما خفضتا مستوى التهديد بين بعضهما البعض الى أدنى مستوى. في الجانب الاقتصادي، يجب أن نتوقع تعاون وثيق في التجارة والاستثمار والقطاعات المالية بين البلدين. أما في المجال الأمني، فسوف تعمل الدولتان على تنسيق سياساتهما في الدبلوماسية والأمن للتعامل مع التهديدات الخارجية المشتركة.

من خلال قراءة استقرائية للجدول السابق، نلاحظ بأنه لا تزال هذه الشراكة الكاملة لا تعادل التحالف الرسمي، ولكن بدلا من ذلك، فهي

تشكل استراتيجية توزان ناعم a Soft Balancing Strategy ، مع احتمال أن تصبح تحالفا عسكريا في المستقبل.

وبإجراء مقارنة بين الشراكة الكاملة مع الشراكة الأمنية ، فإن الأولى تشير إلى تعاون كامل أكثر من هذه الأخيرة. وبعبارة أخرى، "الشراكة الكاملة" هي النوع الأكثر نضجا للموازنة الناعمة Soft Balancing منه للشراكة الأمنية، لأن التعاون الاقتصادي أحيانا يمكنه تمهيد أو تسهيل التعاون الأمني بين الدولتين. في حين تشير الشراكة الكاملة الى مزيد من التنسيق النظمي والمؤسسي والتعاون على مستويات أعلى.

وكخلاصة لذلك، ومن خلال مفهوم الشراكة، بينا كيف أن تلاقي أو تعارض التصورات حول التهديدات الخارجية والمصالح الاقتصادية، تجسد اختلاف الشراكات بين الدولتين. وهو بذلك يعد نموذج استنتاجي ومفهومي في نفس الوقت. وبعد أن بينا الفرق بين الشراكة- بأنواعها – وبينها وبين التحالف، نتطرق لاحقا الى مسار العلاقات الصينية الروسية بعد الحرب الباردة لمعرفة نوع الشراكة التي وصلت اليها العلاقات بين البلدين، وبالتالي مستقبل هذه العلاقات.

ولمعرفة تحت أي ظروف ستشكل الصين وروسيا تحالفا عسكريا، يتوجب أولا أن ندرس العلاقات الصينية الروسية في إطار الشراكة. إذن فنموذج الشراكة هذا، هو بمثابة أداة تحليلية لتسهيل فهم العلاقات الثنائية المعقدة بين الصين وروسيا، ومن ثم فهم التوجهات في السياسة الخارجية لكل دولة، فالاتفاق والاختلاف في التصورات مستمرة في المسار الطبيعي للعلاقات بين الدول، لذا فهذا النموذج سيساعد على حصر مسار هذه العلاقات وتصنيفها حسب أشكال الشراكة المبينة في الشكل السابق.

2- فهم الشراكة الاستراتيجية الصينية الروسية بعد الحرب الباردة :

بناء على النموذج السابق، وبتتبع مسار العلاقات الصينية- الروسية منذ نهاية الحرب الباردة وبداية تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1992، فقد شهد مسار هذه العلاقات مراحل مختلفة سنقسمها وفق نموذج الشراكة الذي تبنيناه في هذه الدراسة A Threat-Interest Model of Partnership، الى أربعة مراحل كما هو مبين في الشكل (1):

- الشراكة البسيطة 1994- الشراكة الاستراتيجية 1996 - الشراكة الاقتصادية 2001- 2004 و الشراكة الكاملة 2010، عندما رفعت الصين وروسيا سقف علاقاتهما من الشراكة إلى الشراكة الإستراتيجية الشاملة.

1- الشراكة البسيطة : (الشراكة الصينية الروسية البناءة 1994)

بدأت العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفييتي والصين في العام 1949 إبان وجود الاتحاد السوفياتي في المنظومة العالمية، ثم شهدت العلاقات بين البلدين و على مدى ثلاثة عقود (1959-1989)، خلافات حادة أدت إلى اشتباكات مسلّحة على الحدود في الستينيات وحروب بالواسطة في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا. يعود هذا الخلاف في الظاهر إلى التنافس الحاد على زعامة العالم الشيوعي بالاستناد إلى اجتهادات عقائدية نظرية متغايرة بين "الماوية" "والماركسية– اللينينية"، أما في الجوهر، فقد رأت الصين أن الاتحاد السوفياتي يحجم عن مساعدتها في التنمية الحقيقية كي لا تتحوّل إلى قوّة عظمى وإلى قطب ثالث على المسرح الدولي، ويمتنع عن مساعدة برنامجها النووي وتزويدها بالتكنولوجيا المتقدّمة، وعن تصدير "أسلحة الجيل الحاضر" إليها. [11]

ولم تظهر بوادر التحسن والدفء في العلاقات بينهما إلا في الثمانينات، خاصة بعد الزيارة التي التاريخية التي قام بها غورباتشوف إلى بكين في عام 1989. و لكن نظرا للفجوة الإيديولوجية الكبيرة والعداوة التاريخية بين البلدين، فإن القليل فقط ممن توقعوا إمكانية التقارب بين البلدين على الأقل في فترة التسعينيات.[12] مع ذلك فقد اتبع البلدان سياسة براغماتية تجاه بعضهما البعض. ففي ديسمبر 1991 اعترفت الصين بحكومة روسيا الفدرالية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، واتفق الطرفان على الوفاء بالالتزامات المبرمة سابقا بين البلدين، والتي تتضمن البيانات المشتركة التي وقعها غورباتشوف في عامي 1989 و 1991.[13]

ففي كانون الأول/ ديسمبر 1992 قام يلتسين بأول زيارة له للصين وذلك لبحث التعاون الاقتصادي بين البلدين، والذي غدا أيضا محور المباحثات التي قام بها تشيرنومندين رئيس الوزراء الروسي خلال زيارته للصين في أيار/ مايو 1994، وتلت ذلك الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني جيانغ زيمين الى موسكو، وهي أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس صيني منذ 37 عاما. وكانت هذه الزيارة فاتحة عهد جديد في العلاقات الروسية- الصينية، إذ ركزت على بحث

العلاقات الثنائية بين البلدين ومحاولة إزالة التوتر المجمد بينهما، حيث تم التوقيع على اتفاقية بشأن الحدود الغربية بين البلدين وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات بينهما، وقد بدأ الحوار حول تطبيع الحدود وترسيمها بين البلدين منذ 30 سنة، وفي 16 أيار/مايو 1991 وقبيل انهيار الاتحاد السوفييتي تم الاتفاق بينهما على ترسيم الحدود الشرقية، وأصبح على روسيا بمقتضى هذا الاتفاق أن تعيد أراضي مساحتها حوالي 4 آلاف فدان الى الصين تتضمن بعض الجزر الصغيرة في نهر "توماتايا" عند ملتقى الحدود الروسية- الصينية- الكورية الشمالية، وهو ما اعتبرته بعض القوى المتطرفة في روسيا تنازلا من روسيا للصين. كما تم الاتفاق على امتناع كل طرف عن توجيه الصواريخ ضد الطرف الآخر، وكذلك تطوير التعاون العسكري بين البلدين.[14]

وفي اطار هذه الزيارة التي قام بها جيانغ تسه الى موسكو، وقع مع يلتسين بيانا مشتركا لاقامة شراكة بناءة. وكانت بمثابة أول شراكة بين الدولتين. رغم ذلك، فقد شمل البيان المشترك أربعة مجالات من التعاون الثنائي وهي : السياسي، والاقتصادي والعسكري والدولي، وهذه الشراكة البناءة تعتبر المستوى الأدنى الوحيد من الشراكة، أي بمعنى الشراكة البسيطة حسب نموذج الشراكة حول التهديدات والمصالح المشتركة (كما هو مبين في الخلية 1 من الشكل 1). ويمكن ان نستنتج مجموعة من الملاحظات عن هذا النوع من الشراكة بين الطرفين وفق النموذج المعتمد :[15]

أولا : فالهدف الأساسي من الشراكة البناءة هو تقليص التهديدات المشتركة التي تستمد مصدرها من الشكوك والمخاوف بين بعضهما البعض. حيث جاء في تصريح جيانغ خلال زيارته لموسكو أن البلدان لا يستهدفان بعضهما البعض من خلال الأسلحة النووية الإستراتيجية، إضافة إلى ذلك توصل الجانبان الى اتفاق لمواصلة التخفيض المتبادل للقوات المسلحة في مناطقهم الحدودية. الى جانب استمرارية ترسيم الحدود بين الدولتين والتي تم التوصل الى اتفاق بشأنها عام 1991. وبهذا خفظ الطرفان تدريجيا من التهديدات العسكرية المباشرة بين بعضهما البعض على طول حدودهما المشتركة المقدرة بـ 7000 كم.

ثانيا: أن تأسيس هذه "الشراكة البسيطة" لا يتطلب وجود تهديدات خارجية ومصالح مشتركة بين البلدين. حاليا، يعد السبب الأساسي وراء وثيقة الشراكة البناءة مستمد من الاحتياجات الداخلية للدولتين، فالصين كانت تتعافى من العقوبات الاقتصادية الغربية جراء حادث تينيامين، حيث حافظت

الصين على مسار الاصلاح الاقتصادي والانفتاح، وأصبح الحفاظ على بيئة خارجية سلمية للتحديث الاقتصادي الأولوية الأولى للقيادة الصينية في بداية التسعينيات. وبالتالي، فالحد من عدم الثقة والمخاوف مع جارتها الشمالية توافق مع الإستراتيجية الوطنية للصين حول النمو والإصلاح الاقتصادي.

أما روسيا، فقد أدى انجرار هذه الأخيرة وراء سياسات الولايات المتحدة الأمريكية - أثناء بداية حكم يلتسين- وفشلها في إقامة علاقات متوازنة معها، الى فقدانها الدور الذي كان يتمتع به الاتحاد السوفييتي على الصعيد الدولي، وهو ما دفع روسيا بالسعي لانتهاج سياسة أكثر اثباتا للذات وذات صبغة روسية واضحة، وترتكز على التفسير القومي للمصالح الروسية.

وقد ارتبط هذا التحول، الى حد كبير، بالتطورات السياسية داخل روسيا ذاتها، وبتغير موازين القوى لمصلحة التيارين القومي المتطرف والشيوعي، وتراجع التيار الإصلاحي الليبرالي على النمط الغربي الذي حاول فرض تصوراته على مسار التوجهات الإستراتيجية الروسية، ولكنه لم ينجح في ذلك، الا في المدة القليلة فقط التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفييتي، حيث تمثل ذلك في الفترة الممتدة من نهاية عام 1991 الى عام 1993، لاسيما بعدما ظهرت وثيقة التدابير الرئيسية لمفهوم الإستراتيجية الروسية. وفي هذه المدة بالذات تزايدت الضغوط على الرئيس الروسي يلتسين وحكومته من أجل التخلي عن التوجه الغربي، والتركيز على اتباع السياسات التي تخدم مصالح روسيا و أهدافها كدولة يعتد بها على الساحة الدولية.[16]

وبسبب انشغاله بالصراعات الداخلية، كان يلتسين يطمح في الحفاظ على علاقات دبلوماسية جيدة مع الصين، لذلك اقترح يلتسين " الشراكة البناءة" مع الصين في رسالة لجيانغ بمناسبة السنة الجديدة وذلك في نهاية ديسمبر 1993، لأن ضمان حدود آمنة مع الصين، سيوفر له الكثير من الوقت والطاقة للتركيز على التحديات الداخلية.[17]

كانت روسيا والصين تركزان على التعاون الاقتصادي والسياسي، وحتى التعاون الاستراتيجي في الشؤون الدولية، في بيانهما المشترك لـ "الشراكة البناءة". الا ان هذه المقترحات تبدو في طبيعتها أكثر دبلوماسية و بلاغية، نظرا للفوضى الداخلية في روسيا والتوجه الداخلي في سياسة الصين الخارجية بعد أحداث تينانمان. على سبيل المثال، كان حجم التجارة الثنائية 7.67 مليار دولار

في عام 1993، ثم شهدت انخفاضا هائلا وصل الى 5.08 مليار دولار أمريكي، نتيجة لفرض الحكومة الروسية لقيود التأشيرة على السكان الصينيين، على الرغم من زيادة مبيعات الأسلحة الروسية الى الصين بشكل كبير، كما أشار بعض الدارسين، بأي حال من الأحوال، فإن مجرد بيع الأسلحة لم تكن أمرا كافيا لتشكيل مصالح اقتصادية مشتركة بين البلدين.

2- الشراكة الأمنية (الشراكة الاستراتيجية الصينية الروسية 1996)

مباشرة بعد تشكيل روسيا والصين لـ "الشراكة البناءة" في 1994 تغير الوضع الأمني بشكل كبير لكل من الشريكين. ففي حين عايشت الصين للأزمة الثالثة في تايوان من جويليا 1995 الى مارس 1996، والتي تحولت في الغالب الى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة، واجهت روسيا من جهتها ضغوطات استراتيجية هائلة سواء من توسع حلف الأطلسي شرقا، أو من حرب الشيشان الأولى. بناء على ذلك، فقد دفع التهديد المشترك من الغرب وبالأخص الولايات المتحدة، بالصين وروسيا الى التقارب أكثر على الصعيد الأمني.

لقد تعزز الاعتقاد لدى واشنطن بخصوص التحولات السلمية التي تنتهجها الصين بأنها ذات طبيعة تكتيكية وليست استراتيجية، خاصة بعد أزمة مضيق تايوان عام 1995، عندما قامت الصين باجراء مناورات عسكرية ضخمة قرب تايوان أثناء الانتخابات الرئاسية التي كانت تشهدها الجزيرة، مما دفع الولايات المتحدة الى استعراض قوتها عبر إرسال حاملتي طائرات الى المنطقة. ونظرا للمصالح الاقتصادية الصينية الضخمة مع واشنطن، ورغبة منها في عدم تصعيد الأمور معها تراجعت الصين بقواتها عن المضيق التايواني.

وقد بلغ الخلاف الصيني- الأمريكي حيال تايوان ذروته في ماي 1995، عندما خالف الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون قرار وزارة الخارجية الأمريكية الرافض لمنح الرئيس التايواني سمة دخول الى الولايات المتحدة من أجل تسلم جائزة من جامعة كورنيل. وقد جاء هذا القرار تحت ضغط شديد من قبل االكونجرس الأمريكي، مما أحدث أزمة في العلاقات الصينية- الأمريكية لم تشهد لها مثيلا منذ تطبيع العلاقات بينهما في عام 1979، نظرا لرد فعل الصين العنيف وغير المتوقع من طرف أمريكا.[18] والملاحظ أن الولايات المتحدة تبدي اهتماما كبيرا للموقع الاستراتيجي لتايوان في جنوب شرق آسيا. كما أن الجزيرة ذات مغزى استراتيجي أيضا لحلفائها الآسيويين ولاسيما اليابان.[19]

وقد أثارت زيارة الرئيس التايواني "لي تونج هوي" الى جامعة كورنيل في يوليو 1995 مشاكل للولايات المتحدة، واعتبرت الصين أن الولايات المتحدة تدعم محاولة إقامة كيانين صينيين (صين واحدة وتايوان واحدة) وردت الصين على تلك الخطوة بسلسلة من الإجراءات منها استدعاء سفيرها من واشنطن، وقطع المحادثات مع الأخيرة بخصوص نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ، وتكثيف المناورات العسكرية في مواجهة ساحل زيانج شمال تايزان، مما دفع واشنطن لتأكيد إن زيارة الرئيس التايواني خاصة وغير رسمية ولا تحمل مضمون على الاعتراف باستقلال تايوان. وبناء على تلك التطورات أصبح التحدي الجوهري لسياسة الأمن الأمريكية في مضيق تايوان يتجه الى إقامة توازن فعال بين احترام التزامها لسياسة الصين الواحدة، وبين دعم تايوان في تنمية اقتصاد وهوية سياسية مستقلتين بدون الخوف من الاستفزاز العسكري الصيني.

ولأن 1996 كانت سنة انتخابات في الولايات المتحدة، لم يشأ كلنتون أن يبدو ضعيفا في مواجهة السياسة الصينية المتشددة حيال قضية تايوان، فقام كلينتون بارسال حاملتي طائرات الى مضيق تايوان في 8 مارس/ آذار، لاظهار الدعم الأمريكي لتايوان. وفي 17 نيسان/ أفريل وقعت الولايات المتحدة على اعلان مشترك مع اليابان لتعزيز التحالف الأمني بينهما، على الرغم من أن اليابان والولايات المتحدة نفيا كون التحالف الأمريكي- الياباني يستهدف الصين، الا أنه في نظر القادة الصينيين فإن الولايات المتحدة أصبحت الدولة الأكثر تهديدا للأمن الصيني.[20]

من جهتها أدرت القيادة الروسية في ظل حكم يلتسين حقيقة الإستراتيجية الأمريكية التي تتبعها ضد روسيا، من خلال إضعاف هذه الأخيرة وإنشاء مجال حيوي غربي في عموم أوروبا، ومنطقة البحر الأسود، وما وراء القوقاز و آسيا الوسطى حيث تأكد ذلك بعد عام 1992. وبرزت في هذا الإطار عدة تحليلات تحذر من أن الولايات المتحدة وحلفاؤها يمارسون الضغط باتجاه زيادة اعتماد روسيا على المساعدات الغربية، مع احترام المصالح الغربية في الوقت نفسه.

في أيار/مايو 1994 وقعت روسيا "الشراكة من أجل السلام" مع حلف الأطلسي بما يتضمنه ذلك من الاعتراف بروسيا كقوة كبرى ولكن دون تخويلها حق الفيتو على قرارات الحلف، كما تتضمن الاتفاقية إجراء تدريبات ومناورات مشتركة، وكذلك التعاون في مجال تبادل المعلومات وبخاصة تلك المتعلقة بالميزانية العسكرية والصناعات العسكرية. تلا ذلك في حزيران/ يونيو

1994 توقيع اتفاقية المشاركة والتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الروابط السياسية و الاقتصادية والتجارية بين الطرفين. وفي تموز/ يوليو من العام التالي وقعت روسيا على اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تضمنت تسهيلات تجارية كبيرة لروسيا وتمكين السلع الروسية من الوصول الى الأسواق الأوروبية، الى جانب انضمام روسيا إلى المجلس الأوروبي في كانون الثاني/يناير 1996.[21]

وأثناء قمة دنفر في حزيران/يونيو 1996 أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون أن روسيا قد ضمت بشكل كامل تقريبا الى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، و أن قمة دنفر يتم وصفها رسميا بأنها "قمة الثماني"، وذلك رغم استبعاد يلتسين من جلسة واحدة في دنفر وهي التي تتم فيها مناقشة السياسة المالية، حيث كانت اليابان تعارض انضمام روسيا الكامل الى المجموعة في تلك المرحلة.[22]

إلا أنه بحلول عام 1995 بدأ صفو العلاقات الروسية مع الغرب يشهد تعكرا لتضافر عدة أسباب، كان السبب الأعمق لهذا الاضطراب في العلاقات هو حلف الأطلنطي، ولاسيما اتجاه الحلف الى التوسع، وهو ما جعل الروس يرون أن وجود حلف الأطلنطي هو عودة الى الحرب الباردة، كما أدركوا أن أوروبا لن ترحب أبدا بروسيا باعتبارها شريكا في مجال الأمن. من جانب آخر، كان معظم الروس يعتقدون أن حلف الأطلنطي يجب أن يختفي كما اختفى حلف وارسو، وكانوا يرون أن توسع حلف الأطلنطي موجه ضدهم صراحة.

كما اعتبرت روسيا أن توسع حلف الأطلنطي يعتبر تنكرا لـ"الشراكة من أجل السلام". ومن جانب آخر، برزت رغبة قوية من جانب دول أوروبا الشرقية للانضمام إلى المنظومة الغربية، بالانضمام إلى حلف الأطلنطي على الأقل إن لم يكن للاتحاد الأوروبي. وعلى المستوى الداخلي في روسيا، كانت حكومة يلتسين تتعرض للهجوم من جانب المنتقدين المحليين للإصلاح والديمقراطية الذين اعتبرو أن سياسات يلتسين أدت إلى تقويض مكانة روسيا الدولية. وكانوا يقولون أن الجزاء عن السماح بتفكك حلف وارسو سلميا لم يكن إدخال روسيا باحترام إلى نادي الدول الكبرى، بل هو التجاهل بدلا من ذلك. ولم يعد تأييد يلتسين كبيرا، وكان الشيوعيون وذوو النزعات القومية، ودعاة الإصلاح الزراعي ومجموعة من الفئات الأخرى تتنافس معه على أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة في البلاد آنذاك.[23]

إذن، أثارت قضية توسع حلف الأطلنطي أزمة بالنسبة لهوية روسيا الأمنية. بل يمكن القول أن هذا الحدث كان بمثابة نهاية العصر الأول بعد الحرب الباردة، وبداية العصر الثاني بالنسبة لمعظم مسؤولي السياسة الخارجية الروس، إذ أن استبعاد روسيا من "النادي الأمني الرئيسي" في أوروبا صار أكثر إيلاما عندما شرع النادي في توسيع عضويته وزيادة أهميته. والعلاقات المعقدة بين روسيا وحلف الأطلنطي لا تكشف فقط عن مخاطر وجود روسيا، بل تكشف أيضا عن دور الدفاع الوقائي في التغلب عليها.[24]

لقد تطورت مشاعر خيبة الأمل تجاه الغرب تدريجيا إلى الاستياء الشديد في المجتمع الروسي، حيث أظهر استقصاء للرأي العام أن نسبة 44 في المئة من النخب و 75 في المئة من الشعب تعتقد أن الاقتصاد الروسي كان مركزا في أيادي أجنبية . إضافة إلى ذلك و خلال الفترة من 19993- 1995 ارتفع عدد من يرون في الولايات المتحدة الأمريكية كتهديد، من 26 إلى 44 بالمئة من عامة الشعب، ومن 27 إلى 53 بالمائة من بين النخب.[25]

اذن، شكل التهديد الأمني المشترك من الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الدافع للصين وروسيا اللتان اقتنعتا بضرورة تشكيل شراكة إستراتيجية قائمة على المساواة والثقة موجهة نحو القرن الواحد و العشرين لمواجهة التهديدات الخارجية المشتركة. وهو ما تم بالفعل في 25 نيسان/أفريل 1996 بتوقيع الطرفين على اتفاق "الشراكة الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين"، وقد تضمن الاتفاق على جملة قضايا أمنية من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين.

وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني الأسبق لي بينج الى روسيا في كانون الأول/ديسمبر 1996، جاء في البيان المشترك الذي تمخضت عنه المباحثات، إقامة علاقات وروابط اقتصادية وعسكرية أكثر قوة " لمواجهة النفوذ الأمريكي والغربي". كما جاء فيه أيضا أن الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين تسعى إلى الإسهام الفعال لايجاد عالم متعدد الأقطاب و لا يقتصر على الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية.[26]

وقد جاء وقت تأسيس هذه الشراكة الاسترتيجية مباشرة بعد أزمة تايوان بشهر واحد، وحوالي أسبوع بعد الإعلان عن تعزيز التحالف الأمني المشترك بين الولايات المتحدة واليابان. ومن ناحية السياق فإن توقيت الإعلان عن هذه

الشراكة له دلالات متعددة وواضحة حول طبيعة الشراكة وهدفها، فالدولتين كانتا متحفظتين من توطيد الهيمنة الأمريكية وتفوقها العالمي، كما أن علاقتهما بالدول الغربية كانت مطبوعة بخلافات متعددة، فالصين كانت خاضعة للعقوبات التي فرضتها عليها الدول الغربية إثر أحداث "الميدان السماوي" سنة 1989، وروسيا كانت على وشك التراجع عن برنامج الشراكة الإستراتيجية مع الدول الغربية مدعية أن هذه الأخيرة تتعمد تأخير عملية إدماجها في المجموعة الدولية، وعدم معاملتها على أساس المساواة، والتقليل من احترام مصالحها عند التعاطي مع الشؤون الدولية.[27]

ومقارنة بالتحالف العسكري بين الولايات المتحدة واليابان، فإن الشراكة الإستراتيجية الصينية- الروسية هي في طبيعتها رمزية فقط. ومع ذلك فإنها تعكس تصورا مشتركا للتهديدات الخارجية من الولايات المتحدة، كما تؤشر الى زيادة منحنى التعاون الأمني بين الصين وروسيا.[28]

وتولي الصين أيضا اهتماما بمجموعة دول الكومنولث، ففي 26 نيسان/أبريل 1996 وقعت اتفاقية بينها وبين روسيا وثلاث جمهوريات من آسيا الوسطى (كازاخستان، وقرغيزيا وطاجكستان) في شانغهاي، تعهدت بموجبها هذه الدول اتخاذ تدابير أمنية وعسكرية على الحدود فيما بينها، وحظرت الاتفاقية قيام أي دولة بأعمال هجومية ضد قوات وأراضي دولة مجاورة من الدول الخمس، أو إجراء مناورات عسكرية تستهدف دولة أخرى. وقد تم تأكيد هذا الاتفاق الذي عرف بالاتفاق الخماسي أو "شانغهاي خمسة" بين الصين والدول الأربع في نيسان/أبريل 1997.[29]

ورغم هذا التطور في التنسيق والتعاون في الجانب الأمني بين الصين وروسيا، الا أن مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين لم يشهد تقدما كبيرا على غرار التعاون الأمني، وهو ما يؤشر على عدم وجود مصالح اقتصادية مشتركة في العلاقات الثنائية بينهما. فعلى سبيل المثال، كان حجم التجارة الاجمالي بين البلدين 5.7 مليار دولار سنة 1999، وهذه النسبة لم تتقدم مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغت نسبة 5.8 مليار دولار سنة 1992. ولعل الأزمة الاقتصادية لسنة 1998 تعد أحد الأسباب التي أدت الى تراجع التجارة البينية في 1999 بين الصين وروسيا.[30]

كما يشير انخفاض مستوى التبادل التجاري بين البلدين في بداية التسعينات على تباين المصالح الاقتصادية بينهما. وهنا يجدر ذكر مثال آخر فيما يتعلق بالتعاون في مجال الطاقة بين الصين وروسيا، فعلى الرغم من أن النفط والغاز الروسي هما من السلع الأساسية والأكثر طلبا من طرف الصين، إلا أنه لا الحكومة الروسية ولا قطاع الطاقة في روسيا أوليا اهتماما بآفاق التعاون في مجال الطاقة مع الصين. إذن، يتطلب تطور التعاون الاقتصادي بين الصين وروسيا اهتماما وعملا مشتركا بينهما.

وقد استمرت هذه الشراكة ذات البعد الأمني بين الصين وروسيا، في تطور مستمر في النصف الثاني من فترة التسعينيات، وعزز ذلك الأزمة في كوسوفو التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع حلف شمال االأطلسي في عام 1999 في الفضاء السوفييتي السابق، على الرغم من معارضة روسيا. في 1999 وضع المجلس الأمن القومي في روسيا صيغة جديدة لـ"مفهوم الأمن القومي"، الذي وقع عليه رسميا بوتين بعد استقالة يلتسين. وادعت الوثيقة "أن غطرسة حلف الأطلسي، باعتبار عقيدته الإستراتيجية، في ممارسة استخدام القوة العسكرية خارج مجال مسؤولية الحلف ودون عقوبات من مجلس الأمن، من شأنه أن يؤثر على الاستقرار الأمني في العالم، وما استخدام حلف الأطلسي للقوة العسكرية في كوسوفو وبدون موافقة من مجلس الأمن الا دليل على ذلك، وقد كان القادة الصينيون يشعرون بقلق شديد على اعتبار أن هذا النوع من التدخل الإنساني في كوسوفو من شأنه أن يحدث مع المناطق الانفصالية في الصين مثل التبت وشينجيانغ وحتى تايوان.

علاوة على ذلك، كان القادة الصينيون وكذا الشعب الصيني غاضبون جراء قصف حلف الأطلسي "الولايات المتحدة الأمريكية" للسفارة الصينية في بلغراد عام 1999، والأعذار الأمريكية غير المقنعة، وهو ما ما زاد من ارتفاع موجة الاحتجاجات المناهضة لأمريكا في الصين، اذ عمل المتظاهرون الغاضبون على الإضرار بالسفارة والقنصليات الأمريكية في الصين. وفي ظل تراجع العلاقات الصينية- الأمريكية جراء هذه الأحداث، عملت الحكومة الصينية على تحويل الوضع الى اتجاه معاكس، حيث توصلت الى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن انضمامها الى منظمة التجارة العالمية في 2000، بعد مفاوضات طويلة وصارمة. ومع ذلك، تزايدت المخاوف الصينية (حكومة وشعبا) من التهديدات الأمريكية، في نهاية سنة 2001 على اثر حادث اصطدام جوي بين

مقاتلة صينية وطائرة تجسس أمريكية فوق بحر الصين الجنوبي، فُقد على إثرها الطيار الصيني.

في ظل هذه التطورات وتزايد المخاوف الروسية والصينية من سياسة الهيمنة الأمريكية، تعززت العلاقات بين البلدين في 16 من شهر جويليا 2001، بتوقيع رئيسي البلدين في روسيا والصين على معاهدة " حسن الجوار والصداقة والتعاون،" في موسكو. وكانت هذه المعاهدة بمثابة الاتفاق الأول بين القوتين الأوراسيتين بعد الحرب الباردة، منذ أن وقع ماوتسي تونغ معاهدة مع جوزيف ستالين رئيس الاتحاد السوفييتي سنة 1950، قبل أربعة أشهر من اندلاع الحرب الكورية. وكانت تلك الاتفاقية تجسد المشاعر المشتركة المعادية للغرب.[31]

وكانت الدوافع وراء هذه المعاهدة الجديدة أكثر تعقيدا بكثير، حيث تتضمن اعتبارات جيوبولتيكية و عسكرية واقتصادية. بمعنى أن هذه المعاهدة جاءت كنتيجة منطقية للتحسن الذي طرأ على العلاقات الصينية- الروسية التي بدأت في ظل آخر زعيم للاتحاد السوفييتي، واستمرت في ظل فترة حكم بوريس يلتسين Yeltsin. وتتضمن هذه المعاهدة إشارة واضحة للعالم الغربي أن تحولا جيوبولتيكيا كبيرا سيحتل مكانة هامة في ميزان القوى في أوراسيا، مع آثار خطيرة على الولايات المتحدة وحلفائها. وتغطي المعاهدة الروسية- الصينية خمسة مجالات هامة للتعاون: [32]

- اجراءات مشتركة لمعادلة الهيمنة الأمريكية
- ترسيم الحدود المتنازع عليها بين البلدين منذ فترة طويلة وتشمل 4300 كم.
- مبيعات الأسلحة ونقل التكنولوجيا
- إمدادات الطاقة والمواد الخام
- تصاعد الإسلام المتشدد في آسيا الوسطى.

وقد جاءت هذه المعاهدة على أعقاب آخر الترتيبات الأمنية بين البلدين التي أسفرت عن إعلان روسيا والصين ودول آسيا الوسطى (كازاخستان، طاجيكستان و قيرغيزستان و أزباكستان) في 14 حزيران/يونيو 2001 عن إنشاء منظة تعاون شانغهاي، حيث كان هذا الترتيب ظاهريا يهدف إلى مواجهة الأصولية الإسلامية الراديكالية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ويأتي إنشاء هذه المنظمة تتويجا للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء منذ تفكك الاتحاد السوفييتي لتفادي المشكلات التي نجمت عن هذا التفكك،

وأبرزها المشكلات الحدودية التي ظهرت بين الصين الشعبية والدول المستقلة حديثا، ومواجهة أخطار الحركات الدينية المتطرفة في هذه الدول، وتحقيق مزيد من التعاون الأمني في منطقة غنية بالموارد من النفط والغاز. وتعد المنظمة بداية تفاهم استراتيجي روسي- صيني لموازنة التوجهات الأمريكية، ولاسيما في مواجهة نظام الدفاع الصاروخي الذي تنوي الولايات المتحدة نشره، كما يعد ارتباط دول آسيا الوسطى مع روسيا والصين في إطار هذه المنظمة مؤشرا جيدا للدولتين، وخصوصا أن الخبراء يتوقعون أن تصبح هذه المنظمة، ورغم الصعوبات التي تواجهها، أحد المحاور الاقتصادية والسياسية المهمة في آسيا.[33]

وقد كان للتوسع الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى عبر توسيع حجم الاستثمار مع دول المنطقة وخاصة مع كازاخستان، بمثابة الدافع بالنسبة لروسيا والصين الى توقيع اتفاق الصداقة والتعاون على اثر زيارة الرئيس جيانغ زيمين الى روسيا، وذلك رغبة من البلدين في دعم وتعزيز موقفهما إزاء واشنطن، مؤكدين في الوقت نفسه أنهما لا يخططان لأي تحالف عسكري أو سياسي، وأن هذه المعاهدة ستحل محل الحلف الذي كان مبرما بينهما عام 1949، إبان الحكم الشيوعي.[34]

3- الشراكة الاقتصادية (الشراكة الاقتصادية الصينية الروسية 2002- 2004).

اعتبرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة الحدث الفاصل في تاريخ العلاقات الدولية، حيث أثرت تلك الأحداث على مسار هذه الأخيرة وعلى التفاعلات القائمة. وقد نتج عن هذا الحدث، إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، ولاقى هذا القرار تعاطفا وتأييدا من قبل الكثير من الدول في العالم، من جهتها قدمت كل من روسيا والصين الدعم والتأييد للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، بعد وقت قصير من الهجمات الإرهابية. كما عدل كلاهما من تصورات التهديد فيما يتعلق بالولايات المتحدة، مما قوض الرابط الأمني في العلاقات الثنائية بينهما. وكان أكثر ما لفت الانتباه من تطورات خلال الأشهر التي تلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 هو أن روسيا لم تكتف فقط بالموافقة على تبادل المعلومات الاستخبراتية حول الإرهاب وفتح المجال الجوي لبعثات الإغاثة، ولكنها أيدت أيضا التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى.

وبذلك، سلطت هذه الأحداث الضوء على جهود مكافحة الإرهاب كمجال طبيعي للتعاون الثنائي بين روسيا والولايات المتحدة. وعكس الإعلان المشترك الموقع خلال قمة أيار/مايو 2002 في موسكو التقدم المهم الذي تحقق في هذا المجال، وقد استمر هذا التقارب متجسدا بالتئام فريق عمل روسي- أمريكي لمكافحة الإرهاب، حيث قاموا بإصدار بيان في 31 آذار/مارس 2004 جاء فيه أن "ثمة حاجة عاجلة إلى استمرار وتحسين التعاون لمكافحة جميع أشكال الإرهاب، مؤكدين ضرورة تبادل بيانات ومعلومات عسكرية مستقاة من الاستخبارات."[35]

اذن دفع هذا التقارب في العلاقات التعاونية بين روسيا والولايات المتحدة جراء أحداث 11 سبتمبر، الى اختفاء المخاوف الروسية –في ذهن بوتين - من الولايات المتحدة و حلف الناتو. كما ساهمت المصلحة المشتركة بين الطرفين في مكافحة الإرهاب، إلى تقليص تصورات التهديد من الغرب لدى بوتين .

وبالنسبة للصين، فقد تغير لديها تصور التهديد تجاه الولايات المتحدة، وإن لم يكن ذلك بشكل كبير كما في حالة روسيا. فمنذ أزمة تايوان 1995- 1996، شكلت قضية تايوان العقبة الأساسية في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. كما أثارت الحرب في كوسوفو مزيدا من المخاوف لدى القادة الصينيين بخصوص تأثيرها في قضية تايوان في المستقبل.[36]

وبوصول المحافظين الجدد للحكم في الولايات المتحدة، اتخذت الأخيرة سياسة "احتواء" الصعود الصيني، من خلال نمط من التحالفات الآسيوية. حيث أعلن الرئيس بوش الابن منذ توليه للسلطة عام 2000، أن الصين أصبحت " منافس استراتيجي"، بعد أن كانت تعتبر "شريك استراتيجي" في عهد الرئيس كلينتون. وكان من المؤشرات على ذلك، الغاء "اتفاق الإطار" الموقع سنة 1994 مع كوريا الشمالية بصدد برنامجها النووي، ثم الضغط على اليابان لكي تعيد تسليحها الذي كانت رفضته سنة 1945، ثم اشارة رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، إلى القلق الأمريكي من تنامي القوة العسكرية الصينية.[37]

ويبدو أن القلق الأمريكي من الصعود الصيني مرجعه التخوف من حدوث تحول للقوى. وقد عبرت الصين صراحة عن أن هدفها هو خلق نظام عالمي متعدد القوى، وهذا خطر يهدد المصالح الأمريكية. وكما يشير منظرو العلاقات الدولية، فإن أخطر موقف في أي نظام دولي هو الموقف الذي تصعد فيه قوى

وتهبط فيه قوى أخرى، فهذا يؤدي الى تغيير في معادلة القوى، وهذا قد يؤدي أيضا الى اندلاع الحروب. وقد عبر عن ذلك صراحة المفكر الأمريكي جون ميرشايمر**** بقوله:" لو استمرت الصين في نموها الاقتصادي المذهل على مدى العقود القليلة القادمة، فمن المحتمل أن تنخرط الولايات المتحدة والصين في تنافس أمني شديد، مع إمكانية كبيرة لنشوب الحرب."[38]

إلا أن الولايات المتحدة ، بعد تعرضها لأحداث 11 سبتمبر عام 2001 أصبحت بحاجة إلى التأييد الصيني لقضيتها في مكافحة الإرهاب الدولي. حيث ردت إدارة بوش على تلك الأحداث عبر إنشاء تحالف عالمي لشن حرب على الإرهاب وأطلقت عمليتي غزو لأفغانستان والعراق. لم تشارك الصين مباشرة في العمليات العسكرية، ولكنها انضمت إلى حملة مكافحة الإرهاب شفهيا مع تركيز جهودها بشكل شبه حصري على الانفصاليين والمنشقين في التيبت وشينجيانغ. وهو ما جعل إدارة بوش مترددة، بين رؤية الصين شريكا محتملا في بعض المناطق لمحاربة الإرهاب، وعدوا محتملا في مناطق أخرى كما في تايوان.

وقد أبدت ادارة الرئيس بوش الابن توجها لكسب الصين الى جانب التحالف الدولي في الحرب على الارهاب، حيث عكست زيارات الرئيس بوش للصين خلال عامي 2001 و2002 ذلك التوجه، تعاونت الصين مع الولايات المتحدة في حربها على الارهاب. ورغم ذلك التعاون لم ينته الصراع بين الدولتين، خصوصا مع تصاعد مكانة الصين كقطب عالمي مؤثر ومنافس للولايات المتحدة، ولم تخف الولايات المتحدة قلقها من ذلك الصعود الصيني، فقامت بإعادة تمركز قواعدها العسكرية في مناطق آسيوية قريبة من الحدود الصينية، في حين عارضت الصين إقامة نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي في مناطق نفوذها، وبقي جوهر الصراع على حاله.

إلا أن دعم الصين للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، لم يغير من تصورات القادة الصينيين عن التهديد الذي تشكله الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بقضية تايوان. فعلى عكس الحركات الإرهابية الناشطة في الشيشان وما تشكله من خطر على أمن روسيا، حسب الصينيين، فإن قضية تايوان تعتبر شكل آخر مختلف عن الإرهاب العالمي. وهو ما جعل المواقف تتباين بين الصين وروسيا فيما يتعلق بمساعد الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، حيث أولى القادة الصينيون اهتماما أكثر عما يمكن ان تفعله الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتصارها في الحرب ضد الإرهاب. ولعل ما زاد من تعميق

مشاعر الخوف لدى القادة الصينيين من الولايات المتحدة، هو التصرف العدواني لهذه الأخيرة في كوسوفو وكذا في حملتها الشرسة لمكافحة الإرهاب، وهو ما دفع الصين إلى رفع ميزانية الدفاع بعد أزمة تايوان واستمرت في ذلك معتمدة على تحديث القدرات العسكرية بمعدات متطورة.[39]

اذن، تبين من خلال التحليل السابق تباين في تصورات التهديد بين الصين وروسيا بعد أحداث 11 من سبتمبر وانجرار روسيا نحو تقديم الدعم والمساعدة للولايات المتحدة الأمريكية إلى حد فتحها لمجال التدخل الأمريكي في افغانستان عبر آسيا الوسطى، التي تشكل بدورها مجال حيوي للمصالح النفطية للصين، في حين انتهجت هذه الأخيرة سياسة براغماتية تجاه الولايات المتحدة مبنية على الحفاظ على مصالحها في ووحدتها وعدم القبول بازدواجية المعايير في التعامل مع الصين.

وبهذا، فقد دفعت هذه التطورات الى تحول العلاقات الصينية الروسية الى حالة تحفظ في اطار الشراكة بينهما. كما أن التشاور بين موسكو وبكين وصل الى حده الأدني، عندما شجعت روسيا جمهوريات آسيا الوسطى على منح تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب. وباعتبار منطقة آسيا الوسطى تقرب إقليم شينجيانغ في الصين، فإن التواجد العسكري الأمريكي وتغلغل القوة في المنطقة ، يؤشر على وجود تهديد أكبر على الصين منه على روسيا.

ان توتير العلاقات بين ما بين الصين وروسيا، كان الهدف الأساسي لدى الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما تم في الواقع بفعل اجراءات و سياسات اتبعتها أمريكا لجذب روسيا الى الغرب بتوقيع اتفاقية نزع الأسلحة النووية في موسكو في أيار/مايو 2002. ورافق ذلك زيارة بوتين لواشنطن في نفس الفترة، وهو ما راكم الغضب الصيني وباعد بين الصين وروسيا. من جهة أخرى و على اثر الحرب على الإرهاب، أرسلت اليابان من جهتها بوارجها الحربية الى المحيط الهندي فأثارت قلق بكين، وتلاها ذلك إصدار أمريكا لوثيقة الأمن القومي لعام 2002 وإعلانها عن تبنيها للضربة الاستباقية التي تسمح لواشنطن بالتدخل العسكري تحت أي ذريعة، ثم عودة المفاوضات الأمريكية مع فييتنام من أجل إعادة العمل بقاعدتها البحرية السابقة.[40]

إضافة إلى ذلك، أعلنت الولايات المتحدة رسميا في جانفي 2002 عن انسحابها من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية ABM، وما أثار قلق الصين في هذا الشأن هو الرد الروسي المتراخي عن هذا الأمر بالنظر لما يحمله من خطورة على البلدين وإمكانية بروز سباق تسلح جديد في آسيا.

إلا أن ذلك لم يلغ استمرار وتيرة التعاون بين روسيا والصين في المجلات الأخرى، حيث شهدت التعاملات التجارية بين البلدين تقدما ملحوظا. فبينما بلغت نسبة التبادل التجاري بين البلدين 4.3 مليار دولار سنة 1995، ارتفعت الى 8 مليار دولار سنة 2000، و الى نسبة 21,2 مليار دولار في سنة 2004. لتصل الى 55.9 مليار دولار سنة 2008.[41]

أما في مجال الطاقة، وبسبب القرب الجغرافى بين الصين وروسيا(كأكبر مصدر للغاز الطبيعى في العالم)، فقد بدأت المفاوضات بينهما من أجل استيراد الغاز عام 1997، لكن كانت تفشل بسبب عدم الاتفاق على السعر. وخلال زيارة بوتين إلى بكين عام 2001، وقعت الدولتان اتفاقا لإجراء دراسة جدوى بناء خط أنابيب للنفط قدره 1700 كلم، مع إعطاء الإذن لشركة غازبروم الروسي لاحتكار بناء خط لأنابيب الغاز في الصين. من جهة أخرى بدأت روسيا في اللعب بورقة الطاقة بين الصين واليابان، كون هذه الأخيرة كمستورد حريصة على الاحتفاظ بإمدادات النفط و الغاز الروسي، ولذلك عرضت اليابان على روسيا مليارات الدولارات لبناء خط أنابيب في ساحل روسيا على المحيط الهادي بدلا من مشروع خط شمال شرق الصين. وفي سنة 2003 قررت روسيا تبني بناء الخطين معا، خط شمال شرق الصين وخط ساحل روسيا على المحيط الهادي، والذين بإمكانهما توفير النفط إلى الصين والأسواق الآسيوية الأخرى، بما في ذلك اليابان وكوريا.[42]

ويرجع السبب في التنامي السريع للعلاقات التجارية البينية والتعاون الاقتصادي إلى السيطرة المطلقة لبوتين على قطاعات الطاقة في روسيا أثناء فترة رئاسته، وهو ما ساهم بدوره في تسهيل التعاون الاقتصادي بين روسيا والصين، باعتبار هذه الأخيرة في حاجة ماسة للطاقة الروسية. كما أدت أزمة الرهائن في بيسلان Besan في سبتمبر 2004، الى منح بوتين مبرر شرعي لإحكام السيطرة المركزية لموسكو على هذه المناطق، ونتيجة لذلك بدأت الإدارة المركزية في إعادة الرقابة على توفير الموارد الطبيعية. على اعتبار ان الموارد الطبيعية بما تتضمنه من النفط والغاز، يعتبران من السلع التجارية الرئيسية المصدرة من

روسيا الى الصين. وقد ساهم زيادة رقابة الإدارة المركزية على قطاع الطاقة في تسهيل التعاون الاقتصادي بين البلدين.[43]

على المستوى الأمني، ومباشرة بعد اعلان واشنطن الحرب على العراق في 2003، واتباع هذه الأخيرة المنهج الإستراتيجي الاستعماري بمساعدة صهيونية، فإن ذلك جعل كل من موسكو وبكين تدركان بأن مجالهما الحيوي بات قاب قوسين من فعل الناتو وإستراتيجيته العسكرية وتطبيقها تحت تبريرات اعتمدها زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي جيمي كارتر في نظريته القديمة الجديدة (الضرب في أسفل الجدار)، التي تشكل (حقوق الإنسان والاثنيات والعرقيات والطائفيات..إلخ) أحد أخطر أعمدتها، إضافة إلى عوامل أخرى، الأمر الذي عجل في استخدام الفيتو الروسي حيال الملف السوري، فيما جاء الفيتو الصيني داعماً ومسانداً له مغزاه ومعناه في أن مرحلة جديدة قد بدأت تعتمد إعلان نظام متعدد الأقطاب وليس على ثنائية التوازن الرادع المؤكد بين موسكو وواشنطن كما كان عليه الحال في ظل الحرب الباردة.

وهي إشارة تؤكد بداية إعادة التقارب في تصور التهديد الذي تشكله الولايات المتحدة لكليهما، حيث سارعت روسيا للانضمام إلى صف فرنسا وألمانيا في مجلس الأمن لمنع محاولات الولايات المتحدة للحصول على اذن من الأمم المتحدة لشن حربها على العراق. وفي سنة 2004 اعترف حلف الناتو بعضوية سبع دول بما فيها ثلاثة دول من البلطيق –كانت تابعة للاتحاد السوفييتي- استونيا ولاتيفيا وليثيونيا، كأعضاء جدد بعد التوسع الذي انتهجه الحلف في 1997. ومن جهتها تعارض روسيا هذا التوسع بشراسة والذي أدى إلى وضع حد لعلاقات التقارب بين روسيا والولايات المتحدة الذي حدث جراء أحداث 11 سبتمبر. وفي هذا الصدد يشير كل من ستاف ونيكولاس كو أن روسيا بدأت تتبع سياسة توازن صلب على المستوى الداخلي ضد التهديد الأمريكي. خاصة فيما يتعلق بأنظمة الدفاع الصاروخي البالستيكي في 2010.

في هذا الإطار أكد البروفسور Voskresenski Aleksei، رئيس قسم الدراسات الآسيوية، أن القوى الاقتصادية للعولمة ساهمت في تعزيز العلاقات التعاونية بين روسيا والصين، فمن حيث الاستفادة من التجارة العالمية، فإن روسيا والصين قلقتان إزاء الاندماج الكبير للدول الغربية في الاقتصاد العالمي. لهذا سعى البلدان إلى التخفيف من الآثار السلبية للعولمة من خلال تشجيع التجارة العابرة لحدود. حيث تستفيد الصين من زيادة إمدادات الطاقة الروسية، كما

تستفيد روسيا من خلال الاندماج الكبير للشرق الأقصى الروسي في اقتصاد المحيط الهادي. جانب آخر من جوانب التعاون الاقتصادي بين روسيا والصين هو القلق الأمريكي الكبير من مبيعات السلاح الروسي الى الصين. وقد لاحظ أستاذ العلاقات الدولية Jeanne Wilson في هذا الشأن أن 70٪ من مبيعات السلاح الروسي في سنة 2000، ذهبت الى الصين. [44]

بالنسبة إلى روسيا، فإن هذه المبيعات تمثل مصدرا هاما من عائدات التصدير وهو أيضا للحفاظ على بقاء العديد من الشركات في صناعة الدفاع الروسية. في المقابل، ستتمكن الصين من الاستفادة من التكنولوجيا العسكرية والأسلحة المتطورة الروسية، وهو ما سيمكنها من الاستغناء عن مبيعات السلاح الغربية.[45] كل هذا يدل على أن موسكو وبيجنين أدركتا أن الولايات المتحدة تسعى لتكون القوة المهيمنة في الشؤون العالمية اقتصاديا وسياسيا، وعسكريا. وهو ما دفع كلا البلدين إلى الإقرار بضرورة الدفاع عن النظام الدولي المتجذر في الأمم المتحدة، أين تملك كل واحدة قوة النقض او الفيتو في مجلس الأمن، حيث بدى من خلال تصرفات الولايات المتحدة أنها عازمة على تغيير هذا النظام لمصلحتها الخاصة. وكان قصف حلف الناتو ليوغسلافيا بشأن كوسوفو، بمثابة القناعة الهامة بالنسبة لروسيا والصين على ضرورة تعزيز علاقاتهما الأمنية.

إلا أن ما يثير التساؤل هنا، هو أن كل من روسيا والصين تنظران إلى علاقاتهما الثنائية مع الولايات المتحدة على أنها أكثر أهمية من تطوير الشراكة الإستراتيجية بينهما. إضافة إلى ذلك فإن كل واحدة تشك بان الأخرى على استعداد لعقد صفقات منفصلة حول المسائل الأمنية الحيوية. فمثلا، وصلت التجارة الثنائية بين روسيا والصين الى مستوى قياسي عام 2000، اذ بلغت 8 مليار دولار، الا ان هذا الرقم يمثل نسبة 1,7 ٪ فقط من حجم التجارة الصينية، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بحجم التجارة الصينية مع الولايات المتحدة التي بلغت 75 مليار دولار. من جهة أخرى، فإن الصين قلقة جدا بشأن أي شكل من أشكال الدفاع الصاروخي، نظرا الى محدودية قدرتها النووية الردعية ورغبتها في ترويع تايوان بقاعدة صواريخ بقرب المضيق. كما تشتبه الصين في روسيا بشأن استعدادها لقعد صفقة مع الغرب حول الدفاع الصاروخي التي من شأنها أن تلغي الردع الصيني، من دون أن تحدث أي ضرر على روسيا.

و كتحد آخر في العلاقات، هو انعكاس القوة النسبية منذ انتهاء الحرب الباردة، ويبدو هذا التغير بشكل واضح في حالة النمو الديمغرافي في أقصى شرق روسيا، ذات الكثافة السكانية المنخفضة، كما أن السكان الروس في المنطقة آخذ في الانخفاض. وعبر الحدود تقع الصين ذات الكثافة السكانية الأكبر في العالم إلى جانب الذكريات التي تحملها حول الأراضي التي ضمتها الإمبراطورية الروسية من خلال سلسلة معاهدات غير متكافئة. فإذا كانت العلاقات الأمنية بين روسيا والصين تحمل في مضمونها أكثر من رد الفعل على الولايات المتحدة ، فسوف تحتاجان الى التصالح، مع التحول في القوة وإدارة بعض القضايا الشائكة كالشرق الأقصى الروسي.[46]

في عام 2005، توطدت علاقات حسن الجوار والصداقة بين الصين وروسيا وارتفعت أعمال التعاون الاستراتيجي بين البلدين. فقد تبادل قادة البلدين الزيارات، وتعززت المنفعة المتبادلة وأعمال التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي مجال الطاقة وغيرها باستمرار. ففي شهر ماي 2005، حضر الرئيس الصيني هو جين تاو مهرجان الذكرى السنوية الستين لانتصار الحرب الوطنية العظمى الروسية، ثم قام بزيارة دولة لروسيا، ووقع مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين " البيان المشترك بين الصين وروسيا حول النظام الدولي في القرن الـ21"، بحيث أوضح المواقف المشتركة بين الصين وروسيا في بعض المسائل الدولية الهامة. وفي يونيو من نفس العام، تبادل وزيرا الخارجية الصيني و الروسي وثيقة التصديق على "الاتفاقية الإضافية حول القطاع الشرقي للحدود الصينية – الروسية، وذلك يرمز إلى أن مسألة الحدود الصينية – الروسية قد حلت نهائيا. وفي الوقت نفسه، تفعلت رسميا آلية مشاورات أمنية استراتيجية بين الصين وروسيا، وأقيمت في أغسطس أول مناورة عسكرية مشتركة، مما رفع مستوى التعاون العسكري بين الصين وروسيا.

في نفس السنة 2005، شهدت أعمال التعاون بين الصين وروسيا في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار تطورا سريعا. فقد وصلت القيمة التجارية الثنائية بين الصين وروسيا إلى 29،1 مليار دولار أمريكي بزيادة 33٪ عن العام السابق. وقد أشار منهاج تنفيذ "اتفاقية حسن الجوار والصداقة والتعاون بين الصين وروسيا" بوضوح إلى أهداف هامة مثل وصول القيمة التجارية الثنائية في عام 2010 إلى ما بين 60 مليار و80 مليار دولار أمريكي، وانجاز الطرف الصيني استثمار 12 مليار دولار أمريكي في روسيا قبل عام 2020. بالإضافة إلى ذلك،

ناقش الجانبان السبل الفعالة لتحسين الهياكل التجارية وتوسيع الاستثمارات ودفع التعاون في المشروعات الكبيرة والتعاون في المجالات العلمية العليا ومعايرة النظم التجارية. وقد تم توقيع سلسلة من وثائق التعاون في مجالات الطاقة والأعمال المصرفية والطاقة الكهربائية وغيرها.[47]

وفي اطار التعاون على المستوى المؤسساتي، تعد منظمة شانغهاي للتعاون بداية تفاهم استراتيجي روسي- صيني لموازنة التوجهات الأمريكية، ولاسيما في مواجهة نظام الدفاع الصاروخي الذي تنوي الولايات المتحدة نشره، كما يعد ارتباط دول آسيا الوسطى مع روسيا والصين في اطار هذه المنظمة عاملا ايجابيا، خاصة و أن حجم الاستثمارات الأمريكية مع دول آسيا الوسطى وخاصة كازاخستان تفوق بنسبة كبيرة تلك التي تملكها روسيا والصين، وهو ما يستدعي من الجانبين تكثيف التعاون المؤسساتي مع هذه الدول لفك ارتباطها بالولايات المتحدة.

وفي ظل هذا التطور في العلاقات بين البلدين، قامت الصين وروسيا مع باقي دول منظمة شانغهاي للتعاون في عام 2007، بإجراء مناورات عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب سميت بـ" مهمة السلام 2007"، وكانت بمثابة أول مناورة عسكرية مشتركة في إطار منظمة شانغهاي للتعاون. حيث تعد هذا المنظمة بمثابة الترتيب الأمني الإقليمي الوحيد دون المشاركة المباشرة للولايات المتحدة فيه. وكانت المناورات العسكرية بين الأعضاء داخل منظمة شانغهاي تهدف إلى تعزيز العلاقات العسكرية بين بعضها البعض، على الرغم من وجود بعض الخلافات وكذا التنافس بين الصين وروسيا داخل المنظمة. لكن هذا لا ينفي حقيقة أن هذا التعاون العسكري الوثيق، قد عزز المصالح الأمنية للبلدين بشكل جيد خاصة ضد التهديدات الأمريكية. وكانت هذه التدريبات دليلاً عملياً على أن منظمة تعاون شانغهاى هي أقرب ما تكون إلى تحالف أمني إقليمي منه إلى منظمة اقتصادية إقليمية.

إلا أن السؤال الجوهري الذي يطرح في هذا الشأن: هل يكفي التعاون العسكري والعلاقات الطيبة بين هذه الدول لتأسيس تحالف استراتيجي، أو ربما عسكري؟ فحكومات دول آسيا الوسطى تتمتع بما هو أقرب الى التحالف مع الولايات المتحدة والناتو منه الى موسكو وبكين، اذا استثنينا الخلاف الظاهر بين طهران (باعتبارها عضو مراقب في المنظمة) و واشنطن.[48] وهنا يستلزم على موسكو وبكين اذا أرادتا تأثيرا فعالا لهذه المنظمة، أن تعملا

أكثر على استغلال العناصر المشتركة بينهما خاصة ما يتعلق بالمصالح وكذا التهديدات المشتركة .

4- الشراكة الكاملة (الشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية الشاملة 2010)

كان أكثر ما لفت الانتباه من تطورات بعد الأشهر القليلة التي تلت أحداث الـ 11 من سبتمبر، هو تطور العلاقات الأمريكية الروسية، وخروج الطرفين من حالة العداء الاستراتيجي التي كانت سائدة بينهما أيام الحرب الباردة، الى درجة جعلت من الصين تشك في شريكتها روسيا، التي تتقاسم معها التهديد المشترك من طرف الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص.

الا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن كلا الطرفين كان يسعى الى تحقيق مصالحه ولو على حساب الطرف الآخر، وهو أمر أشار اليه أحد السياسيين بقوله: "على الرغم من مستوى التعاون الذي تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فإن سياسات البلدين ليست متطابقة، ولا يمكن أن تكون كذلك."[49] وقد تأكد هذا الكلام على أرض الواقع في فترة وجيزة، على اثر الحرب الروسية على جورجيا –حليفة الولايات المتحدة - في أغسطس 2008، حيث شكل هذا الحدث ما يسمى "حرب بالوكالة" بين روسيا والغرب، رغم أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة لم يرسلوا قوات عسكرية لأرض المعركة. الا أنهم عارضو التدخل الروسي في جورجيا ودعموا الموقف الجورجي. اذ كانت أزمة جورجيا مجرد مؤشر على العودة الروسية التي تأكدت بعد ذلك في مواقف روسية مستقلة عن واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي نحو أزمة البرنامج النووي الإيراني، والأزمة السورية، لكن الأهم هو التوجه الروسي نحو الصين والهند والدفع بمنظمة شنغهاي، لتكون إيذاناً بفرض قطب دولي جديد قادر على التأثير وبقوة في مجريات الصراع الدولي.

أما الصين، وعلى الرغم من أن العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة شهدت استقرار في الفترة الثانية من حكم بوش وبداية إدارة أوباما، إلا أنها تعقدت من جديد في عام 2009 بعد تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة "محور آسيا" Asia Pivot، التي تسعى فيها الولايات المتحدة الأمريكية الى موازنة الصين باعتبارها قوة اقتصادية كبيرة ولها من النفوذ ما يمكنها من

إزاحة النفوذ الأمريكي هناك خاصة بمنطقة آسيا الباسيفيك، لتي تشكل ثقلا كبيرا للمصالح الأمريكية في آسيا.

في هذه الفترة، دخلت العلاقات الصينية –الروسية مرحلة جديدة من "الشراكة الكاملة" تقودها تقارب التصورات حول التهديدات الخارجية والمصالح الاقتصادية. وقد أكدت القيادة الروسية دوما هذا، من خلال ما جاء على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن العلاقات الروسية الصينية بأنها " تحمل طابعا استراتيجيا، وتتميز بالثقة وارتقت الى أعلى مستوى". وأكد كذلك في أكتوبر 2010 أن "الشراكة الاستراتيجية الحقيقية القائمة بين البلدين تستجيب لمصالح الشعبين على المدى الطويل، وتساعد على ضمان الأمن والاستقرار الدوليين و أن العلاقات بين روسيا والصين قد بلغت أعلى مستوى لها حاليا على مر تاريخها كله، وهي تتصف بتنمية التعاون الديناميكي والمتبادل المنفعة في جميع الميادين، وأن العلاقات الممتازة بين روسيا والصين تساعد على توطيد الأمن والاستقرار في العالم. ولعل تبادل العامين الوطنيين بين روسيا والصين، وعقد فعاليات عام روسيا في الصين ثم عام الصين في روسيا تبادليا منذ عام 2006، أحد أبعاد الشراكة متعددة الأبعاد ومتعمقة الجذور بين روسيا والصين.[50]

من جهتها تهتم الصين بتعزيز الشراكة مع روسيا، خاصة بعد موقف هذه الأخيرة من الولايات المتحدة والغرب جراء أزمة جورجيا، والرد الروسي الحاسم الذي لم يكن متوقعا من قبل الغرب. بعد أن لمست الصين جدية روسية في مواجهة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة ورغبة روسيا في معاقبة الغرب عبر تحويل تجارتها المتنامية الى الشرق الأوسط لا سيما مجال الطاقة وتحديدا باتجاه الصين.

وقد جاء تعزيز هذا الشراكة في وقت تأكد فيه الطرفان الصيني والروسي من جدية الخطر الذي تشكله الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحهم في آسيا، خاصة بعد إعلان الرئيس أوباما عن استراتيجية التوجه الآسيوي Asia Pivot التي تشتمل على تركيز الولايات المتحدة على العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية بدول القارة الآسيوية وأستراليا. وترجع إرهاصات هذا التوجه إلى عام 2010، فبعد أشهر قليلة من انسحاب القوات الأميركية من العراق صرح الرئيس أوباما في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 خلال حفل عشاء رسمي في البرلمان الأسترالي بأن "الولايات المتحدة ستلعب دورا أكبر وذا أمد طويل في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها". وقد صرح مستشار الأمن القومي

توماس دونيلون بأن سياسة أوباما الآسيوية لا تعني التركيز على شؤون القارة الآسيوية فحسب، بل أيضا إعادة توزيع أولويات السياسة الأميركية داخل القارة، نحو تركيز أكبر على جنوب وشرق آسيا، وبمعنى آخر إعادة توزيع أولويات السياسة الخارجية الأميركية في مناحيها الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية على دول شرق وجنوب شرق آسيا بعيدا عن الاهتمام البالغ منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر على وسط وغرب آسيا (أفغانستان والعراق).[51]

اذن تعد العلاقات الاقتصادية -بالأخص في قطاع الطاقة- والتنسيق الأمني، بمثابة الدعامة الأساسية لارتقاء الشراكة بين البلدين، ففي مجال الطاقة تعد روسيا أكبر مصدر لها، في حين تعد الصين ثاني أكبر مستهلك في العالم. وتعول روسيا كثيرا على الصين في إطار توجهها لتنويع أسواق الطاقة الروسية، حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية بتخفيض واردات الطاقة من روسيا، مما يؤثر حتما في الاقتصاد الروسي.[52] هذا في ظل ادراك البلدين أن قضية التنافس العالمي على مصادر الطاقة، خاصة النفط والغاز الطبيعي، في قلب الصراع الدائر لتشكيل نظام عالمي جديد، حيث تُعد السيطرة على هذه المصادر المفتاح الرئيسي لحسم مقدرات انتقال موازين القوى العالمية من الغرب إلى القوى الصاعدة، والدولة التي ستستطيع بسط سيطرتها على شبكة نقل هذه الموارد سوف تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في مقدرات النظام العالمي الجديد.

وفي هذا الإطار عدت الصين أكبر شريك تجاري لروسيا منذ عام 2009، في حين احتلت روسيا المرتبة السابعة ضمن أكبر الشركاء التجاريين للصين في سنة 2014، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية بينهما 95 مليار دولار في نفس السنة. وجاء ارتفاع هذه النسبة كنتيجة لاتفاق التعاون في مجال الطاقة الموقع بين موسكو وبكين في فبراير 2009، فوفقا لهذا الاتفاق ستمنح الصين قرضا بقيمة 15 مليار دولار و 10 مليار دولار على التوالي للشركات الروسية روزنفط Rosneft و ترونزنفط Transneft، في حين ستصدر روسيا 300 مليون طن من النفط الخام بين 2011 الى 2030 الى الصين، وتبني خط أنابيب للنفط في هذه الأخيرة.[53]

وبناءا على هذا التطور في الشراكة بين البلدين، تعززت هذه الأخيرة بالتوقيع على صفقة ضخمة أثناء زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الصين في 21 مايو 2014، وجاءت هذه الصفقة بعد مفاوضات امتدت عبر عشر سنوات، وقعت من خلالها شركة غازبروم Gazprom الروسية عقدا مع شركة النفط

الوطنية الصينية CNPC لتزويد الصين ب 38 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنويا ولمدة 30 سنة بقيمة إجمالية قدرها 400 مليار دولار، بداية من عام 2018.

وقد جاءت هذه الصفقة كحصيلة لما لا يقل عن ثماني اتفاقيات لتوريد الغاز بين عامي 2004 و2013 بين البلدين، لكنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ لعدة أسباب، منها: عدم التوافق على السعر، حيث كانت روسيا تأخذ أسعار توريدها الغاز لأوروبا أساسًا للتفاوض، بينما رأت السلطات الصينية التي تلتزم بتوفير الطاقة للاستهلاك المحلي بسعر ثابت أن هذه الأسعار مبالغ فيها. كانت هناك أيضًا اختلافات يمكن أن توصف بالإستراتيجية بين الجانبين، حيث تقوم السياسة الصينية لتأمين الطاقة على السعي لدخول الصين كشريك في مشروعات استخراج الطاقة خارج حدودها، وهو ما كانت تتحفظ عليه روسيا لأسباب متعددة، منها تخوفها من تزايد الوجود الصيني في مناطقها الشرقية قليلة السكان. ومن الناحية الاقتصادية، فإن حجم الطلب الصيني على الغاز الطبيعي في السنوات الماضية كان منخفضًا، بينما شكلت أوروبا السوق الأساسية لصادرات روسيا من الغاز وبأسعار مرتفعة، ولذلك لم يكن هناك حافز اقتصادي قوي لضخ استثمارات كبيرة في مد خطوط أنابيب جديدة لنقل الغاز إلى آسيا. لكن الفترة الأخيرة شهدت تحولا في حسابات الطرفين فيما يتعلق بهذه القضية.[54]

كما تم توقيع 49 اتفاقية جديدة بين البلدين، تتضمن إنشاء مشاريع عملاقة باستثمارات مشتركة، وتأكيد عزم البلدين مضاعفة التبادل التجاري بينهما، والبالغ 90 مليار دولار سنة 2013 ليصل إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2020.[55]

إذن وان كانت هذه الشراكة الجديدة في مجال الغاز تقوم على قواعد من المصلحة الاقتصادية المشتركة، وان كان في الظاهر أن أزمة أوكرانيا وحزمة العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا كان الدافع لحسم المفاوضات بشأن هذه الصفقة، إلا أن تغيرات البيئة الدولية على الصعيد السياسي والاستراتيجي لعبت دورا في دفعها للأمام. خاصة في ظل إتباع الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة "الاحتواء المزدوج" للصين وروسيا معا، وهو ما شكل حافزا للدولتين لتوثيق التعاون من خلال إتباع إستراتيجية التوازن الناعم، في محاولة لإضعاف الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

كما أخذ الجانب العسكري نصيبا كبيرا في التعاون بين البلدين، إذ تدرك الصين وروسيا أن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وحدها لن تكون كافية لتحقيق خطوات ملموسة في سباق فرض الندية مع الولايات المتحدة الأميركية، فهذا الأمر يحتاج، بالأساس، إلى تحقيق التقارب على مستوى الجاهزية العسكرية. فمنذ الحرب الباردة يتصدّر الجيش الأميركي قائمة الجيش الأقوى عالميا ودون منازع لما يتميّز به من الدقة والتطور المستمر على مستوى التدريبات التي يخضع لها والتي أهلته لاحتلال الصدارة.

و قد تم تعزيز التعاون العسكري بين روسيا والصين بعد التدريبات البحرية ،التي جرت في البحر المتوسط خلال شهر مايو 2015، والتي أعقبها برنامج جديد لمناورة بحرية مشتركة في خليج "بطرس الأكبر"، الذي يعتبر أكبر خلجان بحر اليابان ، وعلي طول الساحل المواجه لمنطقة "بريمورسكي كراي" الروسية. وقد جاءت هذه التدريبات كأول اختبارات عسكرية بحرية تُجري بين البلدين علي مقربة من المياه الإيطالية، حيث اشتركت في التدريبات ٩ قطع بحرية روسية وصينية ، ومنها بعض القطع البحرية، التي استخدمتها الصين في عمليات مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. والحقيقة أن العلاقات بين البلدين قد شهدت من قبل مراحل متذبذبة، غير أنها الآن تقترب كثيرًا فيما يتعلق بالكثير من القضايا الأمنية؛ الأمر الذي أدي إلي توطيد هذه العلاقات في الوقت الذي شهدت فيه الروابط بين روسيا وأوروبا، وبين روسيا والولايات المتحدة تراجعًا كبيرًا بسبب الأزمة الأوكرانية.[56]

وإذا كانت العقوبات المفروضة علي روسيا قد مثلت سببًا رئيسيًا لقيام موسكو بتقوية روابطها العسكرية والإستراتيجية مع الصين، كذلك فإن المصالح المشتركة بين روسيا والصين كثيرة ومعقدة. ومن قبلها، فقد قام البلدان أيضاً بمثل هذه التدريبات العسكرية المشتركة بالفعل في عام 2012 في المحيط الهادي وبحر البلطيق والبحر الأسود. أما عن التدريبات التي جرت في البحر المتوسط، فقد تم تنفيذها بعد أن قامت الولايات المتحدة بتوطيد تعاونها مع حلفائها الآسيويين، في رد منها علي العمليات الصينية في مياه المحيط الهادي. وتتابعًا لهذه الإجراءات، فقد كانت العقوبات المفروضة بعد الأزمة الأوكرانية قد دعمت المحاولات الروسية للبحث عن حلفاء لها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبوجه عام، بإمكان تلك التدريبات التي يتم إجراؤها في البحر المتوسط علي رفع كفاءة سلاح البحرية الروسية والصينية، وتدعيم صورة

أسطوليهما القويين، من جهة أخرى، سوف تدعم هذه المناورات المصالح الصينية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط المرتبطة بمشروع طريق الحرير الجديد.[57]

هذا إلى جانب التوافق والتنسيق الدبلوماسي المشترك بين البلدين في إطار الأمم المتحدة حول الأوضاع الإقليمية بما فيها الشرق الأوسط وبالأخص ملف سوريا. فمنذ بداية الأزمة استخدم البلدان لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن أربع مرات، من بينها إسقاط مشروع قرار تقدمت به فرنسا لتحويل ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. هذا إلى جانب التوافق بين البلدين حول الملف النووي الإيراني كنموذج للتفاهم بين البلدين، حيث يؤيد كلاهما حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حسم الجدل حول هذا الملف.

خاتمة

نستخلص من التحليل السابق لمسار العلاقات الصينية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة، و باعتماد نموذج شراكة حول التهديدات والمصالح المشتركة، أن الشراكة بين البلدين تشكلت وفق عاملين أساسيين هما التوافق والخلاف فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية والتهديدات الخارجية، وبناء على هاذين العاملين تشكل مسار الشراكة بين البلدين والذي شهد أربعة أنواع –مراحل- من الشراكة، وفق النموذج المعتمد في الدراسة، حيث أخذت المرحلة الأولى من مسار الشراكة شكل الشراكة البسيطة التي تشكلت سنة 1994، في ظل عدم وجود تهديدات خارجية ومصالح اقتصادية مشتركة بين البلدين بعد الحرب الباردة مباشرة، حيث تهدف الشراكة البسيطة إلى تقليص عدم الثقة والمخاوف بين البلدين والتي فرضها المنطق الفوضوي للنظام الدولي.

بعدها انتقلت العلاقات بين البلدين الى مرحلة متقدمة في ظل توافق التصورات بين البلدين حول التهديد الخارجي المشترك، والذي تمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها تجاه الصين وروسيا، وهو ما دفع البلدين إلى تشكيل "الشراكة الإستراتيجية" سنة 1996. لتنتقل بعدها مباشرة الى مرحلة الشراكة الاقتصادية بين 2001 و2004 بعد توافق تصورات البلدين حول المصالح الاقتصادية المشتركة في حين شهدت التصورات بينهما فيما يتعلق بالتهديد الخارجي المتمثل في الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تناقضا في المواقف بين الصين وروسيا وهو ما جعل العلاقات بين البلدين تدخل في مرحلة جمود لفترة. وأخيرا دفع التقارب والتوافق في التصورات بين روسيا والصين حول المصالح الاقتصادية والتهديدات الخارجية المشتركة إلى دفع الشراكة بين البلدين الى مرحلة متقدمة تجسدت في ترقية الشراكة الإستراتيجية إلى "شراكة شاملة" في 2010 والتي تجسدت بتعزيز البلدين للتعاون الثنائي في كلا المجالين الاقتصادي والأمني.

إذن، إن التقدم الذي شهدته العلاقات بين روسيا والصين خاصة منذ منتصف العقد الماضي والذي بلغ مستوى الشراكة الكاملة، كان سببه هو ازدياد الضغط الذي شعر به البلدان من قبل حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يؤكد ان التعاون الروسي الصيني بسبب التهديدات الخارجية المشتركة يدل على أن سبب العلاقات الوثيقة الاقتصادية بينهما لم يكن السوق ومتطلباته فرغم وجود إمكانية كبيرة للتعاون بين البلدين في

مجال مصادر الطاقة مثل الغاز والنفط نرى أن هذا التعاون لم يتبلور إلا بعد وقوع الأزمة الأوكرانية وفرض العقوبات على روسيا، وبالتالي فالتهديدات الأمنية لعبت دورا هاما في دفع وتعزيز التعاون بين الصين وروسيا.

وعلى العموم يمكن ان نستنتج من خلال التحليل السابق الملاحظات الآتية:

- ✓ كان الهدف الأساسي من دبلوماسية الشراكة بين الصين وروسيا بعد الحرب الباردة مباشرة، هو التقليص من الشكوك وبناء الثقة المتبادلة بين البلدين، وليس لمواجهة التحديات الآتية من طرف ثالث.
- ✓ التطور اللاحق للشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تشكل من خلال التصورات المشتركة للتهديد الخارجي والمصالح الاقتصادية بين البلدين.
- ✓ يمكن لهذه الشراكة القائمة على "تجنب المخاطر" أن تتحول الى تهديد قائم، في شكل تحالف عسكري اذا كان لدى الصين وروسيا تصور متقارب حول التهديدات الأمنية الخارجية، التي باتت وشيكة ومتزايدة.
- ✓ إن الشراكة الحالية بين موسكو وبكين تشبة التوازن الناعم Soft Balance مع الولايات المتحدة كونها لم تشهد تصعيدا أو مواجهة مسلحة مع الولايات المتحدة. لكن زيادة الضغط الأمريكي على روسيا عبر حلف الناتو وكذلك زيادة الضغط الأمريكي على الصين المتطلعة نحو شرق آسيا ستدفع روسيا والصين نحو التقارب من بعضهما البعض بشكل أكبر وأن تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين سوف لن يؤدي فقط إلى دعم القدرات العسكرية لهما بل يمكن ان يصبح نواة لتشكيل تحالف سيهدد المصالح الأمريكية والغربية. وهذا ما ستكشفه التطورات القادمة في العلاقات الغربية مع روسيا والصين.

المراجع والاحالات

1) Sean Kay, « What is Strategic Partnership », Problems of Post Communism ; (n°47, march,2000), pp.15-24.

2) Thomas Wilkins, « Alignment, no Alliance- The Shifting Paradigm of International Security Cooperation : Toward a Conceptual Taxonomy of Alignment ; » Review of International Studies , n°38 (2012) ,pp.53-76.

3) Stephen Walt, The Origines of Alliances (Ithata :Cornell University Press, 1987),p

4) John Ikenberry, Michael Mastanduno and William Wohlforth, eds., International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity (Cambridge : Cambridge University Press, 2011). And William Wahlforth, « The Stability of Unipolar World, » International Security (summer1999), pp.5-41. At : http: //belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/578/stability_of_a_unipolar_world.html

5)Freng, op.cit.,p.13.

6) Ibid ., pp.13,14.

**) أول من استخدم مصطلح المنظومة الأمنية security community هو كارل دويتش Karl Deutsh، سنة 1957 في عمله المعنون : Political Community and the North Atlantic Area International Organization in the Light of Historical Experience، حيث عرف دويتش "المنظومة الأمنية" على أنها :" مجموعة من الناس يفترضون بأنهم وصلوا الى الاتفاق على الأقل على هذه النقطة: بأن المشكلات الاجتماعية المشتركة يجب ويمكن حلها من خلال عمليات التغيير السلمي..عادة عبر اجراءات مؤسساتية ودون اللجوء الى القوة المادية على نطاق واسع."، وبعد نهاية الحرب الباردة تم استخدام المصطلح من طرف مدارس فكرية على غرار المدرسة البنائية، وبرز ذلك في كتابsecurity communities الذي صدر سنة 1998 لمؤلفيه Emanuel Adler و Michael Barnett ، حيث أعادا تعريف المصطلح باضافة الهويات والقيم المشتركة، التفاعلات متعددة الجوانب، والمصلحة المتبادلة على المدى الطويل...ومنذ ذلك الحين بدأت تدرس العديد من المناطق عبر العالم ضمن إطار المنظومة الأمنية أبرزها الاتحاد الأوروبي، رابطة جنوب شرق آسيا، رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي...وغيرها .

7) خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقة الامريكية-الصينية** (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2004)، ص ص. 97، 98.

8) للطلاع على هذه الأسباب بالتفصيل على التصورين انظر:

Rozman,Gilbert, «Asia for Asians Why Chinese- Russian Friendship is here to stay, » Foreign Affairs (october,2014) at : https: //www.foreignaffairs.com/articles/east-asia/2014-10-29/asia-asians and Joseph. Nye, Jr, « A New Sino-Russian Alliance ? » at : http: //www.todayszaman.com/op-ed_a-new-sino-russian-alliance_369656.html

***) Huiyun Feng باحث في المعهد الدنماركي للدراسات الدولية

9) Huiyun Feng, The new Geostrategic game WILL CHINA AND RUSSIA FORM AN ALLIANCE AGAINST THE UNITED STATES ? (Copenhagen : Institute for international studies , 2015), p.5. at : http://www.isn.ethz.ch/Digital Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24 a6a8c7060233&lng=en&id=191726.

10) للاطلاع أكثر حول كيفية تشكيل الدول لاستراتيجية التوازن الناعم strategy of soft balancing، انظر :

Robert Pape, « Soft Balancing against the United States, » International security (30/1/2005), pp. 7- 45 و T .V. Paul, « Soft Balancing in the age of U.S. Primacy, » International Security (summer ,2005),pp 46-71 at : http ://www.mitpressjournals.org/doi/abs/10.1162/0162288054894652#.Vk_rP8rCcVM

11) جرجس الملحم، "تأثير التوافق الصيني- الروسي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **مجلة الدفاع الوطني** (يناير 2014).

12) Jeanne Wilson, Strategic Partners : Russian-Chinese Relations in the Post-Soviet Era (Armonk,N.Y.Sharpe, 2004), p.4.

13) Feng, op.,cit. p.19.

14) نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية –الروسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998)، ص ص.91، 92.

15) Feng, op.,, cit. p. 20.

16) لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص ص.100، 101.

17) Feng ,op.cit., p.21.

18) توماس ويلبورن، "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الاستراتيجي الصين – اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية،" **دراسات عالمية**، عدد 12، (1997)، ص.25.

19) وردة هاشم الجارحي، " بعد هونج كونج هل تعود تايوان الى الصين"، **السياسة الدولية** (العدد 134، 1998)، ص ص. 228- 229.

20) Feng, op.,cit. p.22.

21) نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998)، ص.78.

22) نفس المرجع السابق، ص.87.

23) أشتون.ب. كارتر، ويليام ج. بيري، **الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة** ، ترجمة: أسعد حليم (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والترجمة والنشر، 2001)، ص.38.

24) نفس المرجع، ص. 57.

25) Feng, op., cit. p. 23.

26) عبد القادر محمد فهمي ، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية** (عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2006)، ص. 295.

27) Isabelle Facon, La Coopération Militaro-Technique entre la Russie et la Chine : Bilan et Perspective (Paris :Fondation de la recherche Stratégique , 2006), pp.5,6.

28)Ibid.

29) محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص. 296.

30) Feng, op.,cit. p.24.

31) Ariel Cohen, « The Russia-China Friendship and Cooperation Treaty : A Strategic Shift in Eurassia ? (18/07/2001) at :

http://www.heritage.org/research/reports/2001/07/the-russia-china-friendship-and-cooperation-treaty

32) Ibid.

33) لمى مضر الأمارة، **مرجع سابق**، ص.329.

34) نفس المرجع السابق.

35) مضر الأمارة، **مرجع سابق**، ص. 205.

36) Feng, op, cit.p.26.

37) محمد السيد سليم، "واقع ومستقبل التحالفات في آسيا،" **السياسة الدولية**، عدد 183 (يناير 2011)، ص. 49.

****) وقد خصص ميرشايمر John J. Mearsheimer، في كتابه المعنون: The tragedy of great power politics في طبعته الثانية في 2003، فصلا كاملا عن مخاطر الصعود الصيني وعنونه بـ Can China Rise Peacefully ? هل يمكن للصين ان تصعد سلميا، حيث استبعد فيه أن تصعد الصيني بشكل سلمي خاصة اذا توجهت لبناء قدراتها العسكرية، وللاطلاع أكثر على تصور ميرشايمر انظر: John Mearsheimer, The RTragedy of Great power Politics, (New York : North& Company, 2003), updated Edition.

38) أبو بكر الدسوقي، "الدور العالمي للصين..رؤى مختلفة،" السياسة الدولية، عدد 173 (يوليو ،2008)، ص ص، 146- 153.

39) Kai He, « Dynamics Balancing : China's Balancing Strategies towards the United States, 1949-2005, » Journal of Contemporary China, pp. 113-126. at : httpt://dx.doi.org/10.1080/106705608022431701

40) سوسن العساف، **استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008)، ص.353.

41)Tatiana Sidorenko, « The scope of economic cooperation between Russia and China and Futur Prospects ,» Problemas del Desarrollo, vol 45, n° 176 (january-March 2014), at : http://www.probdes.iiec.unam.mx/en/revistas/v45n176/body/v45n176a2_1.php (30/11/2015)

42) Linda Jakobson et al, « China's Energy and Security Relations with Russia : hopes,frustrations, and uncertainties, » SIPRI Policy Paper, n.29 (october 2011).

43) Feng, op., cit, p. 28.

44) F.Joseph Dresen, « The prospects for Sino-Russian Strategic Partnership, » wilson center (Jul7,2011) at : https://www.wilsoncenter.org/publication/the-prospects-for-sino-russian-strategic-partnership#sthash.Tt7XnzJU.dpuf

45) Ibid.

46) Joseph Dreson, op., cit.

47) الصين الحقائق والأرقام، على الرابط:

http://arabic.china.org.cn/china/archive/sssz06/2007-03/15/content_7964557.htm

48) الإمارة، **مرجع سابق**، ص.340.

49) الأمارة، **مرجع سابق**،ص. 205.

50) نورهان الشيخ، "روسيا الشريك الطبيعي للصين،" **السياسة الدولية**، عدد 183 (يناير 2011)، ص.93.

51) محمود محمد، "أمريكا والتوجه الاستراتيجي شرقا الفرص والتحديات،" **مركز الجزيرة للدراسات** (25 فبراير 2013)، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/2013224115219205491.htm

52) نورهان الشيخ،"استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي؟،" **السياسة الدولية**، عدد 198 (أكتوبر 2014)، ص.19.

53) Feng, op.,cit, p.

54) Morena Skalmera, « Booming Synergies in Sino-Russian Natural Gas Partnership 2014 As The Propisious Year, » Belfer Center for Science and International Affairs (May 2014),p.4. available on : http // belfercenter.ksg.harvard.edu/.../RussoSinoGas2014%20.

55) نورهان الشيخ، "استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي؟"، السياسة الدولية، عدد 198 (أكتوبر 2014)، ص. 20.

56) باتريستيا ليكاتا،" سبل وأسباب تعزيز التبادل العسكري الروسي الصيني،" ترجمة: محمد خضر(12 أغسطس 2015)، على الرابط :

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=110528#.VmR1A8rCcVM

57) نفس المرجع السابق